

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس



كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة نهاية الدراسة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

شعبة: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد و تسيير المؤسسات

الموسومة بعنوان :

اثر الرقمنة في تطوير الإدارة الجبائية
دراسة حالة مركز الضرائب لباب الزوار
الجزائر 2023

تحت إشراف الاستاذ
✓ الأستاذ: مقدمي احمد

من إعداد الطالبين :
✓ مبطوش يحي
✓ علالي أسامة ايمن

السنة الجامعية: 2022_2023

كلمة شكر

الحمد لله وحده نحمده ونشكره على ما رزقنا ووهبنا من نعمته وعلى ما أجزانا ووقفنا في انجازنا هذا العمل،

والصلاة والسلام على سيدنا وحبينا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين. نتقدم باحر عبارات الشكر والتقدير إلى المشرف الفاضل الأستاذ الدكتورمقدمي احمد على توجيهاته ونصائحه وإرشاداته

خلال إعداد هذه المذكرة فهو مدين لنا بفضل لا ينسى لإنجاز هذا العمل المتواضع. ولا ننسى أن نتقدم بوافر الشكر والاحترام للأساتذة الأفاضل الذين تكرموا بقراءة هذه المذكرة وأثروها بمناقشتهم القيمة.

كما نتوجه بعظيم الشكر وخالص الامتنان لجميع موظفي مركز الضرائب بباب الزوار. والشكر الجزيل إلى كل من أسدى لنا المعونة والفائدة حتى خرج هذا البحث إلى النور والحمد لله الذي بفضلته تتم صالحات

اهداء

إلى من شرفتنا بالإشراف على هذه المذكرة الأستاذ مقدمي احمد، فجزاه الله
عنا كل خير وله منا كل التقدير والإحترام.
إلى والدي حفظهما الله و أطال في عمرهما
إلى زوجتي، و ابنائي عماد، يسرى و لميس
و لا ننسى شكر جميع طلبة السنة الثانية ماستر تخصص إقتصاد و تسيير المؤسسات
وبالخصوص: علالي أسامة، زواني جمال الدين، مبطوش علي، فؤاد عابد ومازوز عبد المؤمن،
فرحي احمد.
إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد.

الطالب: مبطوش يحي

اهداء

الحمد و الشكر لله سبحانه وتعالى الذي منحنا العلم و المعرفة و الذي له الفضل و المنة في كل نجاح ووفقنا فيه.

وأما بعد يطيب لنا أن نتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم من قريب أو من بعيد في مساعدتنا على إنجاز هذا العمل ، و نخص بالذكر والدي حفظهما الله و أطال في عمرهما و اخوتي و الأستاذ المشرف **مقدمي أحمد** الذي لم يبخل علينا بما يستطيع وكان حاضرا معنا منذ بداية هذا العمل إلى غاية نهايته.
و نشكر جميع طاقم مركز الضرائب لباب الزوار.

و لا ننسى شكر جميع طلبة السنة الثانية ماستر تخصص إقتصاد و تسيير المؤسسات وبالخصوص: مبطوش يحيى، زواني جمال الدين، مبطوش علي، فؤاد عابد و مازوز عبد المؤمن،
فرحي احمد.

الطالب: علالي أسامة ايمن

فهرس المحتويات

أ	المقدمة.....
1	الفصل الأول: الإدارة الجبائية في ظل الرقمنة.....
1	تمهيد الفصل الاول:.....
2	المبحث الأول : ماهية الرقمنة الإدارية.....
2	المطلب الأول مفهوم و نشأة الرقمنة الإدارية:.....
6	المطلب الثاني: الإدارة الالكترونية و متطلباتها و تقنياتها.....
18	المطلب الثالث: مزايا و معوقات الرقمنة الإدارية.....
22	المبحث الثاني : الإدارة الجبائية و تطورها في الجزائر.....
22	المطلب الأول : تعريف الإدارة الجبائية وظائفها ومقومات نجاحها.....
26	المطلب الثاني :تطور الادارة الجبائية في الجزائر:.....
30	المطلب الثالث :الهيكل التنظيمي للادارة الجبائية.....
35	المبحث الثالث : رقمنة الادارة الجبائية الجزائرية.....
35	المطلب الاول : المكونات الرئيسية للتحويل الضريبي الرقمي الناجح.....
37	المطلب الثاني: التدابير الرقمية في الادارة الجبائية الجزائرية.....
49	المطلب الثالث : انعكاسات الرقمنة على القطاع الضريبي الجزائري.....
53	خلاصة الفصل الاول:.....
55	الفصل الثاني: دراسة حالة مركز الضرائب بباب الزوار.....
55	تمهيد الفصل الثاني:.....
56	المبحث الأول: تنظيم ومهام مركز الضرائب لباب الزوار.....
56	المطلب الأول: تقديم و عرض عام لمركز الضرائب باب الزوار.....
63	المطلب الثاني: مجال اختصاص مركز الضرائب لباب الزوار:.....
66	المبحث الثاني: دراسة الرقمنة في مركز الضرائب بباب الزوار.....
66	المطلب الأول: تقديم عام لنظام المعلومات الجبائي الالكتروني جبايتك.....
70	المطلب الثاني: اليات التصريح والدفع الالكتروني.....
74	المطلب الثالث : مدى تطبيق الرقمنة في مركز الضرائب بباب الزوار.....
81	خلاصة الفصل الثاني:.....
82	الخاتمة:.....

فهرس الجداول و الاشكال:

01- فهرس الجداول:

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
61	يبين عدد الملفات المسيرة من طرف المصلحة الرئيسية للتسيير	01
69	إحصائيات سنوية لاستعمال الموقع الالكتروني للإدارة الضريبية 2018 – 2015	02
71	الفرق بين التصريح اليدوي و الالكتروني	03
79	نسبة الرقمنة في في اهم مصالح مركز الضرائب بباب الزوار	04

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
08	خصائص الإدارة الالكترونية	01
30	التطور و الاصلاح الهيكلي للإدارة الجبائية في الجزائر	02
33	الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب	03
43	رمز موقع اجابتك	04
45	رمز موقع مساهمتك	05
60	الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب بباب الزوار	06
70	منحنى بياني لتطور لاستعمال الموقع الالكتروني للإدارة الضريبية 2015 - 2018	07
72	بوابة تسجيل الدخول باسم المستخدم و الرقم السري	08
73	قائمة بجميع الالتزامات الضريبية التي تخضع لها	09
74	رسالة تنبيه بعدم المسؤولية عند ادخال البيانات	10
74	نموذج لملئ الحقوق	11
75	تسجيل الحفظ الدائم للتصريح	12
80	رسم بياني يبين الرقمنة في في اهم مصالح مركز الضرائب بباب الزوار	13

المقدمة

المقدمة

المقدمة

شهدت المنظومة الادارية في السنوات الأخيرة مرحلة انتقالية عميقة نحو العصرية المتمثلة في التحولات الإلكترونية و الرقمنة، زيادة على الأنشطة الأوتوماتيكية والمرونة وإعادة التنظيم نتيجة التغيرات المستمرة التي مست بيئات أعمالها و أنشطتها، و للتكيف مع التحديات المختلفة المرتبطة بعنصر الرقمنة والتي تؤثر بشكل كبير على وظائفها تم تعزيز وتكثيف استخدامها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما يضمن زيادة كفاءة وفعالية أداءها ، إضافة إلى ربطها بالاستشراف والتوقعات الاستراتيجية لمعرفة حاجياتها من الكفاءات المطلوبة واستغلالها في مواجهة مختلف القيود.

تعتبر الجباية عبر تاريخ الفكر الاقتصادي من أقدم و أهم مصادر الإيرادات العامة، بما لها من أدوار وأثار تؤديها في الحياة المالية و الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية بشكل عام، انن للجباية أهمية بالغة في مختلف الدول، سواء المتقدمة أو النامية، ليس لكونها وسيلة مالية لتمويل الخدمات العمومية و ضمان رفاهية المجتمع فحسب، بل أيضا لدورها التوجيهي للاقتصاد، كونها عامل أساسي يعمل على إعادة توزيع الثروات والدخل.

هذا وقد أصبحت إمكانية الوصول إلى المعلومات ممكنة وفي أي وقت من خلال شبكات الانترنت المعتمدة، مما يمكن مختلف الادارات من ابتكار أشكال تنظيمية جديدة تمكنها من البقاء و الاستمرارية كما هو الحال بين الادارة الجبائية والمكلفين بالضريبة.

ان سعي الادارة الجبائية لتحسين علاقتها مع المكلفين و تقربها إليه و كسب رضاه، اوجب عليها معانقة الأفاق الرحبة لتكنولوجيا الإعلام و الاتصال، فالطموح لدى الجهات المسؤولة هو بناء إدارة عصرية منحصرة على مهامها الرئيسية و مهمة بتقديم خدمات ذات جودة عالية بأقل تكلفة و على هذا الأساس، فالتصور المقترح يتجلى في بلورة استراتيجية وطنية منشودة في مجال التكنولوجيات الحديثة للإعلام و الاتصال الجبائيين مجسدة في أهداف وتوجيهات ينبغي تحقيقها مع اتخاذ اجراءات و تدابير قانونية لتطوير هذا القطاع و بناء علاقة ثقة بين الادارة الجبائية و المكلفين. لذلك فإن أساس رضى المكلف و قبوله الجبائي و طريقة التواصل و تعامل الادارة الجبائية

المقدمة

معه. و عليه لابد من النظر في السياسة التواصلية عن طريق التوجه إلى تحديث هذه الإدارة و عصرتها و رقمتهها.

طرح الإشكالية:

ومن خلال هذا يمكن طرح إشكالية الدراسة في السؤال التالي:

ما مدى تطبيق رقمنة الادارة الجبائية في ظل توجه الجزائر نحو عصنة الادارة؟

وللإجابة على هذه الإشكالية يمكن طرح التساؤلات التالية:

فيما تتمثل الرقمنة الادارية؟

ما هي اهم مراحل تطور الادارة الجبائية الجزائرية؟

هل يمكن للرقمنة أن تكون ركيزة أساسية لعصنة الإدارة الجبائية؟

فرضيات الدراسة:

من خلال تقديم الأسئلة في إشكالية الدراسة يمكن وضع الفرضيات التالية:

- الادارة الجبائية قبل الشروع في تنفيذ برامج اصلاح وعصنة الادارة الجبائية كانت تتسم بالتعقيد في هيكلها

التنظيمي، كما ان اسلوب عملها يعتمد على الاجراءات الروتينية البيروقراطية.

- رقمنة مركز الضرائب بباب الزوار و دعمه بوسائل تكنولوجية حديثة مكنته من عصنة الإدارة الجبائية.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى الوصول إلى الأهداف الهامة التالية:

- تسليط الضوء على نظام عصنة الإدارة الجبائية في الجزائر

- ابراز انعكاسات الرقمنة على القطاع الضريبي الجزائري

حدود الدراسة:

-الحدود الزمانية: حددت هذه الدراسة زمنيا منذ بداية رقمنة الإدارة الضريبية 2006 الى غاية 2021.

-الحدود المكانية: تم دراستنا لموضوع اثر الرقمنة في تطوير الإدارة الجبائية في الجزائر عموما وفي مركز الضرائب بباب الزوار خصوصا.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في النقاط التالية:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من مكانة الإدارة الجبائية و دورها في زيادة الحصيلة الضريبية, وهو ما يسمح لها ضمان التمويل الضروري لتحقيق التنمية المنشودة, لذلك قامت الجزائر بإعادة هيكلة ادارتها الجبائية في اطار العصرية باستحداث العديد من الأجهزة من بينها المراكز الضريبية بغية تقريب الإدارة من المكلف بالضريبة باعتبارهم شركاء لها و تقديم احسن الخدمات لهم عن طريق تفعيل الخدمات الالكترونية و هو ويسمح بزيادة الثقة بينهما والذي يؤدي بدوره الى تعزيز مسؤوليتهم الجبائية اتجاه الوطن.

أسباب اختيار الموضوع:

من البديهي أن لكل باحث أراد الخضوع لدراسة ما، أسباب ودوافع تجعله يتمسك بموضوع بحثه ومن هذه الأسباب

ما هو موضوعي، وما هو ذاتي، حيث يمكننا حصرها فيما يلي:

-الصلة التي تربط موضوع البحث بتخصص الدراسة.

-دور رقمنة الإدارة الجبائية لدعم كفاءة و فعالية القطاع الجبائي.

المنهج المستخدم في البحث:

بغية الإلمام بجميع الجوانب ونظرا لطبيعة الموضوع ارتأينا اتباع المنهج الوصفي التحليلي ، فاستعملنا المنهج

الوصفي في عرض مختلف المفاهيم حول الإدارة الالكترونية والإدارة الضريبية وعصرنة هذه الأخيرة عموما في

المقدمة

الجانب النظري، اما الجانب التحليلي فاستعملناه للتطرق لدراسة حالة مركز الضرائب بباب الزوار من خلال تقديم مختلف مهامه ووظائفه إضافة الى الية عمل البوابة الالكترونية جبايتك والتقنيات المعتمدة للتصريح الالكتروني عن بعد.

الدراسات السابقة:

_ دراسة (علي عائم شاكر) : 2017 دور نظام الدفع والتحصيل الإلكتروني للضرائب في تطوير إجراءات التحاسب الضريبي دراسة تحليلية في الهيئة العامة للضرائب فرع الديوانية ، والتي هدفت إلى معرفة الإجراءات والطرق التي تساعد الإدارة الضريبية على تطوير أعمالها بشكل الكتروني بما يضمن رفع أدائها وتبسيط إجراءات التحاسب الضريبي وتشجيع المكلفين عمى الامتثال ، وقد خرجت الدراسة إلى ضرورة استعمال السلطة الضريبية لنظام الدفع والتحصيل الإلكتروني ، ووضع معايير لتوفير الخدمات الضريبية بشكل إلكتروني ، واصدار الوسائل القانونية والتشريعية الملائمة للانتقال السليم للبيئة الرقمية.

_وشان احمد، بلعزوز بن علي، الإصلاحات الضريبية كأداة لعصرنة وتطوير الإدارة الضريبية بالإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 17 / 2017 ، و الذي عالج موضوع الدراسة من خلال طرح الاشكالية التالية:هل الإصلاحات التي عرفتها الإدارة الضريبية كافية في ظل ثورة تكنولوجيا الإعلام والاتصال؟

هدفت الدراسة إلى الوقوف على مسار الإصلاح وعصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر مع ابراز أهمية ادخال التكنولوجيات الحديثة لإعلام والاتصال على مستوى الإدارة الضريبية ، وقد خلصت أنه لاتزال الإدارة الجبائية في الجزائر تواجه سلسلة من التحديات ولاسيما تلك المتعلقة بالتجارة الالكترونية.

_ مربيبي محفوظ، تنظيم وصلاحيات الإدارة الجبائية في ظل إصلاحات الجيل الثالث للإدارة الجبائية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم الحقوق، جامعة الجزائر 1 ، 2016، والذي عالج موضوع

الدراسة من خلال طرح الاشكالية التالية:

المقدمة

ماهي أهم الإصلاحات التي مست الإدارة الجبائية خلال إصلاح الجيل الثالث؟

تعد هذه الدراسة من أهم الدراسات المتعلقة بالإصلاح الجبائي في الجزائر، حيث تطرق الباحث إلى الإصلاحات التي مست الإدارة الجبائية خلال الفترة (1990 - 2016) والمتمثلة في إصلاحات الجيل الأول والجيل الثاني، ووصولاً إلى الجيل الثالث، وقد خلصت الدراسة أنه بسبب المقاربات الأجنبية الخاطئة واغفال الكفاءات الوطنية من خلال الاعتماد على الخبراء الاجانب، أدى إلى غياب التشخيص الحقيقي الفاعل للمشاكل الميدانية التي تتخبط فيها الإدارة الجبائية في الجزائر، وبالتالي ضياع الكثير من الجهد والمال دون تحقيق أهداف اصلاح وعصرنة الإدارة الجبائية.

دراسة سومية تومي، بن عمارة منصور، بعنوان فعالية الرقابة الجبائية في ظل التوجهات الإستراتيجية لعصرنة الإدارة الجبائية دراسة حالة الجزائر، مجلة الدراسات الجبائية، العدد، 12 2018. في ظل التوجهات الاستراتيجية لعصرنة الإدارة الجبائية وتحولها إلى إدارة الكترونية، سيكون هناك إقبال اكبر على عمليات التصريح الجبائي في إطار تسهيل إجراءات الرقابة الجبائية، ونظراً لتبني مسعى مرجع نوعية الخدمة الذي يعمل على تحسين جودة الخدمة الجبائية، ستكون هناك شفافية اكبر في التعامل، ومن ثم تعزيز العلاقة بين المكلف بالضريبة والإدارة الجبائية، مما سيسهل ويزيد من فعالية الرقابة الجبائية في إطار الإصلاحات التشريعية والهيكلية التي اقراها المشرع الجبائي.

أدوات الدراسة:

الأدوات المستخدمة في البحث تتمثل في المسح المكتبي وفضاءات الانترنت المختصة من خلال الكتب، الأطروحات والمجلات المتعلقة بالبحث.

تقسيمات البحث:

بغية الالمام بكل جوانب الموضوع قمنا بتقسيمه الى فصلين ، حيث تم التطرق في الفصل الأول الى الإدارة الجبائية الجزائرية في ظل الرقمنة ، وبدوره تم تقسيمه الى ثلاثة مباحث ، تم التطرق في المبحث الأول الى ماهية

المقدمة

الرقمنة الجبائية ، اما المبحث الثاني تم التطرق فيه الى الإدارة الجبائية وتطورها في الجزائر ، ثم تطرقنا في المبحث الثالث الى رقمنة الإدارة الجبائية الجزائرية ، اما الفصل الثاني فخصص لدراسة حالة مركز الضرائب باب الزوار ، في المبحث الاول تطرقنا الى تنظيم و مهام المركز اما المبحث الثاني فتطرقنا الى دراسة الرقمنة في هذا المركز .

الفصل الأول: الإدارة الجبائية في ظل الرقمنة

تمهيد الفصل الاول:

ان التطورات الراهنة التي يفرضها التطور التكنولوجي في العصر الحالي من توسع في النشاطات المختلفة للمنظومة الإدارية، وكذا التعقيدات التي صاحبت هذه المستجدات كان من اللازم على الإدارات بمختلف انشطتها التأقلم والتفاعل مع هذه التغيرات وهذا من خلال استعمال التكنولوجيات الحديثة، و من بينها الرقمنة الالكترونية وبرمجيات الاتصالات الحديثة وهذا لتحسين الفعالية داخل الإدارة وتوفير المعلومات الدقيقة والمهمة من اجل التحكم و السيطرة الكاملة على كل التفاصيل التي تهم المسؤولين لاتخاذ القرارات الرشيدة ومساعدتهم في تقليص الانحرافات وتصحيحها في وقت وجيز، كما انها سهلت عملية الاتصالات وتبادل المعلومات بين الرؤساء والمرؤوسين، مما ساهم في تخفيض التكاليف وربح الوقت.

ان الرقمنة والاعتماد على تكنولوجيا الاعلام الالي قد ساعد في التخلي على الأنظمة التقليدية في الادارة وخاصة في تسيير التعاملات الإدارية.

المبحث الأول : ماهية الرقمنة الإدارية

يحتاج تطوير جهاز الخدمة الادارية و رفع مستوى ما يقدمه من خدمات إلى البحث عن الية الرقمنة، التي تتيح فرصة الانتقال من البطئ و الروتين و التعقيد البيروقراطي التقليدي الى مفاهيم جديدة ترتبط بسرعة الاستجابة و الشفافية، فمختلف ما ينطوي عليه رقمته الادارة من خصائص إيجابية تزيد من فعالية خدمتها و تؤمن لها مسارات النجاح في اطار علاقته بالأفراد و المرافقين بما يعزز ثقة المواطن به، و عليه اصبح من الضروري الاهتمام بالتطورات الحاصلة في عالم تكنولوجيا الاتصالات الحديثة و التحكم بها لمواكبة التطورات الحاصلة في العالم.

المطلب الأول مفهوم و نشأة الرقمنة الإدارية:

من فوائد الرقمنة الإدارية توفير الوقت والجهد في التعامل مع الوثائق والمعاملات الإدارية، وتحسين الشفافية والمساءلة، وتقليل الأخطاء البشرية، وتسهيل التعاون والتواصل بين الأفراد و الادارات. كما تساهم الرقمنة الإدارية في تحقيق التحول الرقمي وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الفرع الأول: مفهوم الرقمنة الإدارية

كثيرا ما يتم الربط بين الرقمنة الإدارية والإدارة الإلكترونية حيث يشير الكثير من الباحثين إلى نفس المعنى للمفهومين فالرقمنة الإدارية هي الإدارة الإلكترونية ويمكن ان نجد عدة تعاريف نذكر منها:

تعتبر الرقمنة إستراتيجية إدارية لعصرنة المعلومات، تعمل على تحقيق خدمات أفضل للمواطنين المؤسسات و مع استغلال أمثل لمصادر المعلومات المتاحة من خلال توظيف الموارد المادية والبشرية و المعنوية المتاحة في إطار الكتروني حديث، و هذا من اجل استغلال امثل للوقت و المال و الجهد و تحقيقا للمطالب المستهدفة بالجودة المطلوبة، كذلك عرفت الإدارة الالكترونية بانها عملية تحويل كافة الاعمال و الخدمات الإدارية التقليدية الى اعمال و خدمات الكترونية تنفذ بسرعة عالية و دقة متناهية و بدون استخدام الورق ومن هنا نقول ان الإدارة الالكترونية MANAGEMENT PAPERLESS تتمثل في استغلال الوسائل الالكترونية الحديثة في تقديم الخدمات

الإدارية من اجل تسهيل المعاملات الإدارية و توفير الوقت و الجهد، كما يعرف بعض المختصين الإدارة الإلكترونية بانها إدارة بلا ورق، ووسيلة لرفع أداء و كفاءة السلطة وتعتمد أساسا على الوسائل التكنولوجية¹ كما تعرف الرقمنة الإدارية أيضا على أنها الاعتماد على تطبيقات مختلفة للتكنولوجيا الحديثة في مجال الإدارة والأجهزة والمنظمات وذلك لتسهيل عملها وتسريع وتيرة انجاز المهام المنوط بها والانتقال من العمل التقليدي الذي يعتمد على حضور طالبي الخدمة واتصالهم المباشر بالأجهزة الإدارية إلى نموذج جديد يتضمن التواصل عن بعد وطلب الخدمة الافتراضي عن طريق مختلف الشبكات المتاحة للخدمة.

و في تعريف اخر الرقمنة الإدارية مصاحبا للثورة التكنولوجية والتحول نحو مفاهيم الحكومة الالكترونية والإدارة الالكترونية لذلك يمكن القول أن تعريفها يتصل اتصالا وثيقا بهما وعليه يمكن التطرق إلى تعريف كل من الرقمنة الإدارية و الإدارة الالكترونية: تعرف الرقمنة على أنها العملية التقنية لتحويل الإشارات التناظرية إلى شكل رقمي. لذلك رقمنة الخدمات العامة تعني إدخال الخدمات العامة الرقمية داخل الحكومة من خلال تطبيق تقنيات الرقمنة على سياقات اجتماعية ومؤسسية وتوسيع تلك العملي² ومن خلال ما سبق يمكن استخلاص التعريف التالي:

الرقمنة الإدارية هي استخدام الإدارة لتكنولوجيا الاتصال و المعلومات مع مختلف الأطراف (عملاء، موردون، موظفون، حكومة....) وهذا لتقليل الجهد و الوقت و التكلفة بالإضافة الى تحسين نوعية الخدمة المقدمة.

الفرع الثاني: نشأة الرقمنة الإدارية:

يرجع نشأة الرقمنة الى التطورات التاريخية العديدة في مرافق و مؤسسات المعلومات ، لتسيير بعض الانشطة المكتبية بعد ادخال الحاسوب الآلي فيها ، في كل من الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا منذ الخمسينيات حسب "هريتر" من خلال النتائج المحققة لاختفاء السجلات البطاقية الورقية لتحل محلها السجلات الالكترونية و

¹ خيرة بن يمينة، د. نشأت إدوارد ناشد، زادي احمد، دور الرقمنة والإدارة الالكترونية في تثمين إدارة الموارد البشرية، مجلة التعليم عن بعد والتعليم المفتوح، اتحاد الجامعات العربية بالتعاون مع جامعة بني سويف، مج 7 ، ع 12 (مايو 2019)، ص 70.

² عبد الكريم عشور، دور الرقمنة الإدارية في تحسين الخدمة العمومية الجزائر أنموذجاً، مجلة أبحاث، المجلد 6 / العدد: 2 2021/12/31، ص

التي تسمح للمكتبات المشاركة في شبكات السجلات و تبادلها في مجال الفهرسة التعاونية ، و كذلك في الاعارات بين المكتبات حسب مشروع المكتبة الكونية مفاده توحيد الفهارس و نصوصها في كل مكتبات العالم من طرف القوى العظمى الغربية أو ما تعرف بمجموعة السبع في جويلية 1994¹.

بغرض جعل كل المصادر قابلة للبحث فيها عبر شبكة الانترنت باعتبارها فضاء للمعلومات و المعرفة في المكتبات، ليمتد بعدها الى اجتماعات عديدة بين القوى العظمى لرقمنة المكتبات بتكثيف الربط الرقمي بين مختلف المكتبات بنية توسيع المعرفة الى اوسع الحدود، و جاءت بعد العديد من الاجتماعات بين هذه القوى، من أهمها اجتماع بروكسل 1995 لدعم التنمية في المجال الاقتصادي و الاجتماعي و العلمي والثقافي الذي تبنته الولايات المتحدة الامريكية بتمويل من المؤسسة القومية للعلوم و الوكالة الفضائية "لنازا" التابعة لوزارة الدفاع ليشمل هذا المشروع اقامة ستة مكتبات رقمية تساهم في البحث العلمي للتعليم العالي بدعم من المؤسسات الفاعلة في الولايات المتحدة الامريكية.

تنتقل بعدها إلى أوروبا بمشاريع مماثلة اطلق عليها اسم ذاكرة "ميموريا" بمشاركة المكتبة الوطنية الفرنسية (واكسفورد تكست ارشيف) و معيد (تولون) للأبحاث العلمية و مؤسسات في المعلوماتية ، او ما يعرف بالتوجه نحو حفظ الانتاج الفكري الإلكتروني لقطاعات نوعية و موضوعية ، ليرتبط بعدها بمكتبات العديد من الدول المتقدمة من خلال مشروعات عملاقة للمكتبات الرقمية².

هذا التطور الطويل لحوالي نصف القرن تبين أن هناك تسميات فرضت نفسها على أدبيات علوم المكتبات والمعلومات و المكتبات الالكترونية او الرقمية أو الافتراضية والتي حصل خلط فيما بينها ينبغي توضيحه حسب ما تشمله هذه المصطلحات من معاني اضافة الى الأشكال المختلفة و الإشارات التناظرية التي تشمل كل المواد الرقمية من أصل الكتروني وتتطلب جهاز الكتروني لتصبح مقروءة، لأن عبارة إلكترونية تشير إلى كيفية عمل الأجهزة أكثر من أنها صفة للبيانات التي تحويها ، وعليه فإن المكتبة الإلكترونية تتألف من كل الموارد الموجودة

¹ صباح شارف، مروى كشرود ، دور الرقمنة في عصرنة الإدارة الجزائرية، مذكرة الماستر تخصص قانون إداري، جامعة العربي التبسي، تبسة 2020

ص 7

² احمد الكبيسي، تطور النظم الالية في المكتبات من الحوسبة الى الرقمنة و الافتراضية، مجلة دراسات البصره العراق، العدد 29، السنة 2008، ص 6.

في المكتبات التي أدخلت أجهزة إلكترونية والتي توجد في المكتبة الرقمية، فالمكتبة الإلكترونية هو المصطلح الأعم و الأوسع دلالة حيث يشمل كل من التناظري والرقمي ويضم كل جهود ترمي إلى استخدام أجهزة إلكترونية مثل آلات الفيديو وقارئات الميكروفيلم و الحاسوب وهي تشمل مواد إلكترونية ورقمية غير أن هذه المصطلحات ما تزال رغم شيوعها تعاني الكثير من الخلط والاضطراب بسبب عدم اهتمام عدد من المنظرين العرب للكتابة الرقمية والمهتمين بها بتحديد دلالة هذه المصطلحات وضبط حدودها¹

الإدارة الإلكترونية هي نتاج التطور في الفكر الإداري لأكثر من قرن، بعد أن حقق الانسان الكثير من الانجازات بمساعدة الادارة التقليدية، بدأ في التمرد على كل ما هو قديم لتلبية طموحاته اللامتناهية، وكنتيجة لذلك كانت الثورة الصناعية والثورة الزراعية وثورة الاتصالات، ثم ثورة المعلومات التي أعقبت اختراع الكمبيوتر وصولا إلى شبكة الانترنت، مما شد انتباه فقهاء الادارة الى هذا الاسلوب الجديد والعمل على ادخاله في الادارة، حيث تم ربط الادارة بمصالحها واقسامها كمرحلة أولي، وربط الادارة بالعلم الخارجي كمرحلة ثانية.²

¹ صباح شارف، مروى كشرود، مرجع سابق ص 8.

² خروبي هني، إنعكاسات عصريّة الادارة الضريبية وتحسين خدماتها على المردودية الجبائية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، جامعة حسيبة بن بوعلی الشلف، 2022/02/19 ص 37.

المطلب الثاني: الإدارة الإلكترونية و متطلباتها و تقنياتها

نضرا للتطور الكبير في كافة مجالات تكنولوجيا المعلومات و رخص أسعارها اخذت الدوائر و المؤسسات الرسمية و الخاصة تتسابق في استخدام احدث الابتكارات في المجال الإداري و ساعد أيضا ظهور شبكة الانترنت في جعلها اكثر تأثيرا في انجاز اعمال هذه الدوائر مما حدا بالإدارة الحالية ان تعتمد اعتمادا كبيرا على تكنولوجيا المعلومات لان استخدام هذه التكنولوجيا المتطورة تساعدها على تبسيط الإجراءات و تقليل استخدام الورق.

الفرع الأول: تعريف الإدارة الإلكترونية:

بالرغم من حداثة مصطلح الإدارة الإلكترونية إلا أن ذلك لم يمنع من اختلاف المفكرين و المهتمين في إعطاء تعريف موحد للإدارة الإلكترونية، فقد تم تعريفها بتعريفات كثيرة و متعددة تبعا لاختلاف الزوايا التي ينظر إليها كل منهم فجاءت تعريفاتهم مختلفة نذكر أهمها في ما يلي:

الإدارة الإلكترونية هي الاستغناء عن المعلومات الورقية وإحلال المكتب الإلكتروني عن طريق الاستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات و تحويل الخدمات العامة إلى إجراءات مكتبية ثم معالجتها حسب خطوات متسلسلة منفذة مسبقا.¹

و يرى بعض خبراء المعلوماتية ان الإدارة الإلكترونية هي باختصار الاعمال الإلكترونية، و ان الإدارة الإلكترونية لا تعني شيئا اخر غير إدارة و توجيه و تنفيذ الاعمال الإلكترونية.²

و في تعريف اخر الإدارة الإلكترونية هي وسيلة لرفع أداء و كفاءة الحكومة و ليست بديلا عنها ولا تهدف إلى إنهاء دور الحكومة بل مكملة لها، وهي إدارة بلا ورق، إلا أنها تستخدم الأرشيف الإلكتروني و الأدلة و المفكرات الإلكترونية و الرسائل الصوتية، وهي إدارة بلا مكان و تعتمد أساسا على تكنولوجيا المعلومات، كما أنها إدارة بلا

زمن حيث تعمل 24/07/365 أي أن العالم يعم في الزمن الحقيقي 24 ساعة³

¹ د. بلقرع فاطنة، جاهزية الإدارة الإلكترونية في الجزائر و دورها في إرساء الخدمة العمومية، مجلة البديل الاقتصادي، العدد السابع ص 3

² سعد غالب ياسين، الإدارة الإلكترونية، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الأردن الطبعة 2010 ص 25

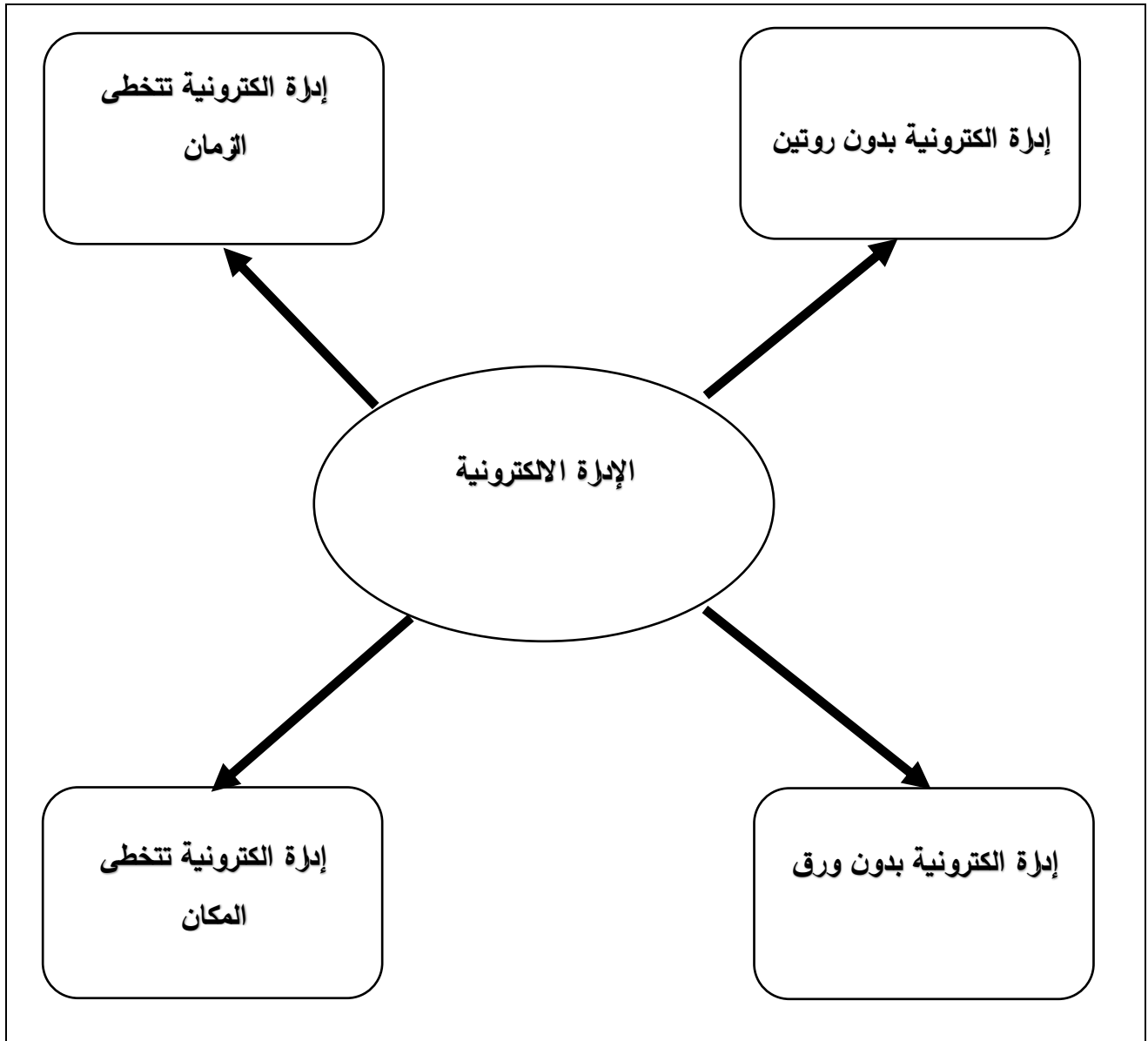
³ د. بلقرع فاطنة، مرجع سبق ذكره ص 4

و تعرف ايضا الادارة الالكترونية هي الاستغناء عن الاعمال اليدوية و إحلال العمل الالكتروني عبر الاستخدام الكبير لتمته العمليات التنظيمية و تغيير الخدمة العادية الى الكترونية لجعلها سلسلة اثناء العمل و اكثر سهولة في تنفيذها.¹

و مما سبق يمكن القول ان الإدارة الإلكترونية هي منهج حديث موجه إلى المنتجات من السلع والخدمات بسرعة الأداء وهي تعتمد على استخدام شبكة متقدمة من الاتصالات للبحث واسترجاع المعلومات بغية دعم واتخاذ القرارات الفردية والتنظيمية.

¹ شان عصمت محمد، دور أنواع المهارات الإدارية في تحقيق متطلبات الادارة الإلكترونية، مجلة العلوم الانسانية جامعة دهوك، إقليم كردستان العراق، العدد 03، السنة 2020/ 2021، ص 155.

الشكل 01 : خصائص الإدارة الالكترونية



المصدر :زهرة شعبان العاني، شوقي ناجي جواد الإدارة الالكترونية ، دار الثقافة للنشر و التوزيع عمان الأردن ص 189

الفرع الثاني : متطلبات الإدارة الالكترونية:

يقضي التحول نحو تطبيق الإدارة الالكترونية متطلبات عديدة نذكر من أهمها:

1- المتطلبات الإدارية : تنحصر المتطلبات الإدارية الواجب مراعاتها عند تطبيق الإدارة الالكترونية في العناصر

التالية¹:

أ- وضع استراتيجيات وخطط التأسيس : والتي يمكن أن تشمل إدارة ، أو هيئة على المستوى الوطني لها وظائف التخطيط و المتابعة والتنفيذ لمشاريع الحكومة الالكترونية ، وفي هذه المرحلة لابد من توفير الدعم، والتأييد من طرف الإدارة العليا في الهرم الإداري مع توفير مخصصات مالية كافية لإجراء التحول المطلوب.

ب- توفر البنية التحتية للإدارة الالكترونية :إذ لابد من العمل على تطوير مختلف شبكات الاتصالات، بما يتوافق مع بيئة التحول التي تستدعي شبكة واسعة ، ومستوعبة لكم الهائل من الاتصالات ، دون إهمال التجهيزات التقنية الأخرى من معدات وأجهزة وحاسبات آلية ومحاولة توفيره وإتاحته للأفراد والمؤسسات.

ت- تطوير التنظيم الإداري والخدمات والمعاملات الحكومية وفق تحول تدريجي : بإعادة تنظيم الجوانب والمحددات الهيكلية ، ومختلف الوظائف الحكومية ، بما يجعلها تتسجم ومبادئ الإدارة الالكترونية مثل (إلغاء إدارات ، استحداث إدارات جديدة تسائر التطور التكنولوجي)

ث- وضع التشريعات القانونية اللازمة لتطبيق الإدارة الالكترونية قبل التطبيق عن طريق تحديد الإطار القانوني الذي يقر بالتحول الالكتروني وأثناء التطبيق أي تكملة للنقائص والفرغ القانوني اللازم، والذي يمكن أن يظهر في أي مرحلة من مراحل التحول ، وبعد التطبيق بوضع قواعد قانونية ضامنة لأمن المعاملات الالكترونية وتحديد الإجراءات العقابية الخاصة بفئة المتورطين في جرائم الإدارة الالكترونية. وفي هذا السياق نجد أن الدول التي اعتمدت تطبيقات الإدارة الالكترونية لم تصدر تشريعات عامة، تلزم الإدارات والمؤسسات الحكومية بأداء جميع معاملاتها الإدارية مع المواطنين عن بعد ، بالوسائل الالكترونية إلى جانب الوسائل التقليدية ، حيث أن التشريعات الحديثة في الكثير من الدول الغربية قد يتراوح مضمونها بين إقرار المبدأ ، أي الإعلان

¹ عبان عبد القادر، تحديات الإدارة الإلكترونية في الجزائر، أطروحة نهاية الدراسة لنيل شهادة دكتوراه في علم الاجتماع تخصص : إدارة وعمل، جامعة

محمد خيضر بسكرة، سنة 2016 ص 48.

عن حق المواطن في الحصول على المعاملات الإدارية والخدمات العامة بوسائل معلوماتية - باستثناء ما يشترط القانون صراحة حضور المعني شخصياً إلى المراكز الإدارية لإتمامه ، وبين إلزام الإدارات العامة على تقديم بعض الخدمات الالكترونية في مجالات أو قطاعات مثل مجال نشر القوانين، والقرارات الإدارية والمعلومات الإدارية.

ج- جال وضع نماذج المعاملات الإدارية عبر شبكة الانترنت ، إضافة إلى مجالات التصاريح المالية والضرورية، بحيث تلزم الشركات التجارية ، وبعض فئات التجار بتقديم تلك التصاريح إلكترونياً وفق شروط تحدد بأدوات تعاقدية.

ح- مطلب الكفاءات والمهارات المتخصصة¹ : وهو ضرورة وجود يد عاملة مؤهلة تمتلك زادا معرفياً يحيط بمبادئ التقدم التقني ، ولها من الخبرة ما يمكنها من أن تصبح مورداً بشرياً مؤهلاً لاستخدام تقنيات المعلومات

خ- تطلب الإصلاح الإداري : في إطار الوصول إلى تحقيق تحول ناجح في تطبيق الإدارة الالكترونية، يتوجب تطبيق مبدأ الإصلاح الإداري ، والذي يشمل التخصص الوظيفي في تشغيل البرامج الالكترونية، وخبراء لتأمين المعلومات ، وحماية البرامج والتعاملات ، والوثائق أي محاولة إحداث تغييرات جذرية، وجوهرية في المفاهيم الإدارية والفنية ، والحاجة إلى قيادات واعية متحمسة ولها القدرة الإدارية وترشيدها، وتطوير العلاقات بين المنظمات الإدارية المختلفة والبحث عن حلول كفيلة تؤدي إلى تحسين إنجاز الخدمة الوظيفية ، إضافة إلى ضرورة بسط قواعد الإثبات فيما يتعلق بالتصرفات الإلكترونية (كما فعل القانون رقم 230 سنة 2000 في فرنسا) ، والحاجة إلى تشريعات جديدة تخص التوقيع الإلكتروني، وحمايته مثل تشريع اعتماد التوقيع الإلكتروني عام 1998 في الولايات المتحدة الأمريكية.

2- المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية : إذ تشمل العمل على خلق تعبئة اجتماعية مساعدة ، ومستوعبة لضرورة التحول للإدارة الالكترونية ، وعلى دراية كافية بمزايا تطبيق الوسائل التقنية في الأجهزة الإدارية، مع الاستعانة بوسائل الإعلام ، وجمعيات المجتمع المدني في دعم اللقاءات والندوات والتجمعات التحسيسية الخاصة بنشر

¹ مريم خالص حسين، الحكومة الالكترونية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، وزارة المالية، العراق، سنة 2013، ص 40.

فوائد تطبيق الإدارة الالكترونية ، و برمجة حصص تدريبية على استعمال الآلات التقنية في مختلف المستويات التعليمية (ثقافة تكنولوجية) مع ضرورة توفير المخصصات المالية الكافية لتغطية الإنفاق على مشاريع الإدارة الالكترونية، دون إهمال الاستثمار في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصال ، وإيجاد مصادر تمويل لها تمتاز بالديمومة على المستوى المركزي والمحلي¹.

3- المتطلبات البشرية : يعتبر العنصر البشري أهم الموارد التي يمكن استثمارها لتحقيق النجاح في أي مشروع وفي أي منظمة، فلذلك يعتبر العنصر البشري ذو أهمية بالغة في تطبيق الإدارة الالكترونية، حيث يعتبر هو المنشأ للإدارة الالكترونية ، فهو الذي اكتشفها و من ثم طورها و سخرها لتحقيق أهدافه التي يصبوا إليها، لذلك فإن الإدارة الالكترونية من و إلى العنصر البشري و تتمثل البنية التحتية البشرية للأعمال الالكترونية في مجموعة الملكات العلمية و الفنية و لتقديم الخدمات المرتبطة بالأعمال الالكترونية سواء تلك المهارية المؤهلة المرتبطة بالبنية التحتية الصلبة تأسيسات، توصيلات، تشبيك، تصليحات، تطوير أو البنية التحتية الناعمة، تقديم خدمات، استشارات، نماذج أعمال جديدة، برمجيات تطبيقية.... الخ.

إن برامج الإدارة الالكترونية هي برامج جديدة على الموظف، و تحتاج إلى خبرات و مهارات غير متوفرة في الأجهزة الإدارية، والتحول إلى نظام الإدارة الالكترونية يغير تركيبة العمل داخل الجهاز الإداري، حيث يظهر ويتزايد دور محترفي استخدام الكمبيوتر و الانترنت، و يتراجع دور الموظف التقليدي، كما تظهر وظائف جديدة ربما لم تكن معروفة قبلا داخل بعض الأجهزة، و بالتالي فإن مكون التنمية البشرية و كفاءة العنصر البشري تلعب دورا حاسما في نجاح البرنامج ، و هذا يؤكد أن تطبيق الإدارة الالكترونية يتطلب تغييرات جذرية في نوعية العناصر البشرية الملائمة لها و هذا يعني ضرورة إعادة النظر بنظم التعليم التدريب لمواكبة متطلبات التحول الجديد بما في ذلك الخطط و البرامج و الأساليب و المصادر التعليمية و التدريبية على كافة المستويات الإدارية².

¹ علي محمود بديار، متطلبات و معوقات تطبيق الإدارة الالكترونية، مداخلة بجامعة احمد بوقرة بومرداس، الجزائر، السنة 2019.

² وهيبه حارش، سمير يوسف جوجة، متطلبات تطبيق الإدارة الالكترونية و معوقاتها في الإدارة الجزائرية، مجلة رؤى للدراسات المعرفية و الحضرية

المجلد 07/العدد 02 ديسمبر 2021 ص 173.

4- المتطلبات التقنية : يشكل هذا المحور حجر الأساس لموضوع الإدارة الالكترونية، حيث يمثل الأجهزة والتقنيات

اللازمة لإنجاح المشروع و يتم من خلالها تمثيل المعلومات و نقلها الكترونيا مع ضمان سريتها و دقتها، و

تنفيذ المعاملات و الخدمات عن بعد باستخدام الشبكات الالكترونية صحتها و مصداقيتها، أن توفير البنية

التحتية من تكنولوجيا معلومات و اتصالات و توفير الأجهزة و المعدات و البرامج و أساليب و مصادر

المعرفة الملائمة و إتاحتها للاستخدام على أوسع نطاق ممكن من متطلبات نجاح تطبيق الإدارة الالكترونية

، والبنية التحتية التقنية تنقسم إلى قسمين هما:

أ- البنية التحتية الصلبة لأعمال الالكترونية : و تتمثل في كل التأسيسات والتوصيلات الأرضية والخلوية

(عن بعد) و أجهزة الحاسوب والشبكات وتكنولوجيا المعلومات المادية الضرورية لممارسة الأعمال

الالكترونية و تبادل البيانات الكترونيا¹.

ب- البنية التحتية الناعمة لأعمال الالكترونية : و تتمثل في مجموعة الخدمات و الخبرات وبرمجيات

النظم التشغيلية (Network System) المعلومات و (Applications Software) للشبكات التي يتم

إنجاز وظائف الأعمال الالكترونية برمجيات التطبيقات من خلالها. و هذه تتكون من مواقع الويب، قواعد

البيانات (Intranet) الالكترونية، خدمات الشبكات، الخدمة لسلسة القيمة الذاتية للزبون، خدمات .

(Extranet) التجارة الالكترونية على الويب، الشبكة الداخلية لسلسة القيمة الخارجية الداخلية و الشبكة

الخارجية و تتمثل مكونات البنية التحتية من ما يلي:

- تقنيات الاتصالات: تعد العمود الفقري لتنفيذ العمل إلكترونيا لقيامها بدور نقل. المعلومات وتبادلها عبر

المواقع المختلفة وتتكون من عنصرين رئيسيين وهما:

- قنوات الاتصال : تمثل الوسيط الناقل للمعلومات من موقع إلى آخر سواء عبر القنوات السلكية والمتمثلة

في الأسلاك النحاسية أو خطوط الألياف البصرية التي تنقل المعلومات بسرعات عالية أو عبر القنوات

¹ علي محمود بديار، مرجع سبق ذكره ص 175.

اللاسلكية والتي منها الأرضية المايكرويف، أو بالقنوات الفضائية التي تعمل من خلال أقمار الاتصال والتي تعرف بالأقمار الصناعية.

- محطات الاتصال أو إعادة الإرسال أو التحكم : وتمثل العنصر المتحكم بنقل المعلومات و تتكون من مكونات الكترونية مختلفة قد توجد كليا أو جزئيا في المحطات المختلفة تبعا لوظائف المحطة، ومن هذه المكونات : أجهزة تختص بالإرسال والاستقبال، وهناك أيضا أجهزة المضاعفة والتوجيه التي تعمل على تجميع المعلومات من مصادر مختلفة وإرسالها عبر قناة واحدة، إضافة لتوجيه المعلومات عبر أفضل الطرق بين المرسل والمستقبل، وهناك كذلك مكونات الكترونية تكفل التكامل بين شبكات الاتصال بالربط بينها إلكترونيا وبالتالي تحقق الجودة في الاستخدام.

ت-تقنيات الحاسب الآلي ومكوناته: ومن أهم المكونات الحاسوبية للبنية التحتية للإدارة الالكترونية ما يلي:

- المكونات المادية : وتتمثل في أجهزة الحاسب الآلي بمختلف أنواعها وقدراتها ، إضافة إلى الأجهزة الملحقة بها، والتي تعتبر ضرورية كأجهزة الإدخال أو الإخراج بمختلف أنواعها.

- المكونات المنطقية : وتشمل نظم برامج التشغيل وبرامج التطبيقات وخلافه.

- مستلزمات البنية التحتية لأعمال الحاسب الآلي داخل مبنى المنظمة مثل : المواقع المكانية، التوصيلات السلكية، الأجهزة المساندة، الطاولات الخاصة بالحاسب وغير ذلك.

- شبكات الحاسب الآلي¹: تعني كلمة شبكة توصيل مجموعة من الحاسبات معا بواسطة. سلك أو كيبيل بشكل مباشر، أو عن طريق خطوط الهاتف السلكية أو اللاسلكية، أو عن طريق الأقمار الصناعية ، بغرض الحصول على المعلومات والبيانات وتبادلها فيما بين هذه الحاسبات ، وفيما يلي توضيح لأهم أنواع الشبكات:

¹موساوي فاطمة، الإدارة الإلكترونية مدخل لتحسين الخدمة العمومية، مداخلة جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، سنة 2019 ص

شبكة الإنترنت: (Internet) ورغم كبر حجم الكرة الأرضية هي الشبكة العنكبوتية العالمية وامتدادها الجغرافي إلا أنها باتت تغطي أجزاء كبيرة منها وهي مفتوحة لأي شخص في العالم.

شبكة الإنترنت: (Intranet) وتعرف بأنها الشبكة الداخلية للمنظمة، والتي تسمح للموظفين والمنتسبين لهذه المنظمة بالحصول على البيانات والمعلومات وتبادلها داخل المنظمة مع فتح قنوات اتصال جديدة بين الموظفين، والفرق الرئيسي بينها وبين شبكة الإنترنت هو أن الأخيرة مفتوحة لأي شخص في العالم، بينما الأولى خاصة فقط بمنتسبي المنظمة وتحمى بما يسمى بالجدار الناري من الغرباء.

شبكة الإكسترنات (Extranet): وتعرف بأنها "شبكة إنترنت خاصة يسمح لبعض المستفيدين المحددين سلفاً بالدخول عبر شبكة الإنترنت إلى الإنترنت ولكن بصلاحيات وقيود محددة"، وبذلك تكون تطويراً لشبكة الإنترنت تلبية لمتطلبات أنشطة المنظمات على اختلاف أنواعها، وخاصة في المجالات التجارية .

5- المتطلبات الأمنية: على الرغم من كل ما يقدمه عصر المعلوماتية في الوقت الحاضر من امتيازات وخدمات، إلا أن هناك تحديات كبيرة تنصب في أغلبها على سرية المعلومات سواء كان ذلك يتعلق بحفظ المعلومات و تخزينها الكتروني أو المحافظة على سريتها بين المؤسسات أو التأكد من وجود المعلومة المطلوبة وإتاحتها للجميع بشكل متساوي ، و تتضمن سرية المعلومات على محاور متنوعة منها السرية، و التكامل، وتوفير المعلومات، و معرفة تاريخ دخول أي شخص إلى المعلومات و أمن المعلومات ، ونذكر بعض الإجراءات التي تتطلبها الإدارة الالكترونية لتحقيق أمن المعلومات و تقليص التأثيرات السلبية لاستخدام شبكة الانترنت ومنها¹:

- وضع السياسات الأمنية لتقنيات المعلومات بما فيها خدمة الانترنت.
- وضع القوانين و اللوائح التنظيمية و العقوبات الأمنية التي تحد من السطو الالكتروني وانتهاكات خصوصية المعلومات في الإدارة الالكترونية

¹ شان عصمت محمد، مرجع سبق ذكره، ص 157.

- تطوير أدوات تشفير في البرمجيات للمحافظة على الخصوصية و خاصة في البرمجيات المتعلقة بخدمات الانترنت لتمكين المستخدم من المحافظة على سرية شخصيته وتعاملاته عبر الشبكة.
- وضع سياسة حماية عامة لأمن نظم المعلومات المحاسبية تتحدد حسب طبيعة عمل المنشأة.
- يجب على الإدارة العليا في المنشأة دعم أمن نظم المعلومات لديها.
- يجب أن توكل مسؤولية أمن نظم المعلومات في المؤسسة لأشخاص محددين.
- تحديد الحماية اللازمة لنظم التشغيل والتطبيقات المختلفة.
- تحديد آليات المراقبة والتفتيش لنظم المعلومات والشبكات الحاسوبية.

6- المتطلبات المالية: و هي تمثل توفير الدعم و التخصيصات المالية الكافية لتنفيذ و شراء مستلزمات تطبيق الإدارة الالكترونية، و يجب وضع ميزانية سنوية لذلك، كما ان خطوات تنفيذ الإدارة الالكترونية تتطلب التخصصات المرتبطة بالتنفيذ و التقييم و الرقابة كما هو الحال في الإدارة التقليدية، الا انها ذات تكاليف اقل بكثير .

7- المتطلبات القانونية (الأطر التشريعية): ومعناه إصدار القوانين والأنظمة والإجراءات التي تسهل التحول نحو الإدارة الالكترونية، وتلبي متطلبات التكيف معها، لأن معظم التشريعات والقوانين نشأت في بيئة تقليدية، لذا فإنها قد أسست لأداء العمل لوفقا لمعايير الانتقال واللقاء المباشر بين الموظف وطالب الخدمة، وكذا الاعتماد على شهادات الإثبات الموثقة، وبالطبع فإن التحول إلى الإدارة الالكترونية يحتاج بيئة قانونية وتشريعية مختلفة، كما أن وجود التشريعات والنصوص القانونية يسهل عمل الإدارة الالكترونية ويضفي عليها المشروعية والمصادقية على كافة النتائج القانونية المترتبة عليها¹

¹ عبد الرزاق لعمارة، الإدارة الالكترونية للمرفق العام في الجزائر بين الواقع والمأمول " قطاع العدالة أنموذجاً"، مداخلة جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، السنة 2020، ص 8.

الفرع الثالث: تقنيات الإدارة الالكترونية:

يمكن حصر اهم العناصر المستخدمة في مجال الإدارة الالكترونية فيما يلي :¹

1- **نظم المعلومات الإدارية** : يقصد بها النظم التي صممت لأداء وظيفة او وظائف محددة وهي غالبا الاعمال الروتينية اليومية التي تقوم بها دائرة حكومية ما مثل الاتصالات الإدارية، إدارة الملفات الطبية في المستشفيات، نظم المحاسبة، نظم شؤون الموظفين وغيرها .وقد ظهر خلال السنوات الأخيرة ما يعرف بالنظم المتكاملة ويقصد بها النظم التي تتكون من عدة بها النظم التي تتكون من عدة نظم فرعية تتكامل فيما بينها بحيث تكون في النهاية نظاما شاملا لجميع وظائف الادارة.

في الغالب لا تجد كثيرا من الدوائر التي لها نظم متكاملة تلبي احتياجاتها كما تريد، وبالتالي تلجا الى تصميم نظم خاصة بها .في هذه الحالة يجب على الدائرة مراعات المعايير القياسية قدر الإمكان حتى تستطيع التكامل مع التقنيات الأخرى مثل الانترنت .ونجد الإشارة هنا الى ان تلك النظم سواء النظم الجاهزة او المتطورة محليا يجب ان تكون سهلة الاستخدام ويكون انسياب العمل (WORKFLOW) سلسا و منطقيًا.

2- **تقنيات الارشفة الالكترونية** : تستخدم المساحات الضوئية السكانية لتحويل الوثائق الورقية الى شكل رقمي يمكن تخزينه و تبادله عبر شبكات المحلية او الانترنت، و يستخدم لهذا الغرض مساحات سريعة جدا تعادل سرعة الات تصوير المستندات تقريبا، و تكون مرتبطة عادة بنظام للأرشفة الالكترونية يقوم بتخزين الوثائق وفهرستها بطريقة تمكن من استرجاعها عند الحاجة لها.

3- **نظم إدارة المحتويات** : هي برامج تتركب في مواقع الانترنت لتسهل عملية إدارة المعلومات (المحتويات)، و تستخدم تلك النظم قواعد بيانات لتخزين جميع المعلومات، إضافة الى القوالب الجاهزة وذلك لإنتاج صفحات ويب ديناميكية تكون في النهاية موقعا متكاملًا .وعليه يمكن إضافة المحتويات الى الموقع بسرعة وبواسطة

¹ د.بودالي محمد، د.بوشنب موسى، رقمنة الادارة كأسلوب لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر، مجلة دراسات جبائية،السنة 2019، ص257.

اشخاص ليس لديهم خلفية عن تقنيات الويب، وتخرج تلك المحتويات في شكل متناسق واحترافي عندما تصفح الانترنت.

4- البوابات : هي مواقع تستخدم نظام او عدة نظم لإدارة كمية كبيرة من المحتويات بحيث تصبح اشبه ما تكون ببوابة تخيلية لتلك الدائرة، يستطيع المراجع الدخول عن طريقها الى اغلب الخدمات التي تقدمها مباشرة من بيته او مكتبه .وكمثال على ذلك حكومة دبي الالكترونية <http://www.dubai.ae>

5- النماذج الالكترونية : هي نماذج الكترونية تفاعلية تتاح عبر الانترنت تسمح بإدخال البيانات بشكل تفصيلي من قبل طرف (المواطن مثلا) ومن ثم ارسالها للطرف الثاني (الوزارة مثلا) لتدخل الى نظام ما يقوم بمعالجتها الكترونيا.

يمكن تطبيق مفهوم النماذج الالكترونية على العمليات النمطية بين الجهات الحكومية سواء كان ذلك على شكل نماذج مطبوعة تقرا اليا، او ملفات الكترونية ترسل بشكل امن وتقرأ اليا.

6- نظام الدفع الالكتروني : هناك طرق عديدة للدفع على الانترنت مثل بطاقات الائتمان وغيرها وفي مجال الحكومة الالكترونية يمكن توظيف تلك الطرق وتطويرها للتوافق مع احتياجات القطاعات الحكومية وقد قامت مؤسسة النقد العربي السعودي بتطوير نظام سداد للمدفوعات لخدمة التعاملات المالية الحكومية الالكترونية

7- محركات البحث : هي عبارة عن أدوات يمكن عن طريقها البحث في كامل مواقع واسترجاع المعلومات. وتعد محركات البحث من نماذج نظم الاسترجاع الحرة التي تعتمد على الكلمات المفتاحية الدالة على موضوع البحث ويمكن لمحركات البحث ان تشمل جميع النصوص التي يحتويها الموقع مما يوسع نطاق البحث ويزيد من كفاءة الاسترجاع.

8- واجهات المستخدم التفاعلية و تصميم الموقع : يلعب تصميم الموقع وواجهة الاستخدام دورا كبيرا في نجاح الموقع، حيث تساعد المستفيد في الوصول المباشر والسريع الى المعلومات المطلوبة

المطلب الثالث: مزايا و معوقات الرقمنة الإدارية

ان عصره الإدارة من خلال رقمنتها يعد نموذجا جديدا ومتطورا من الإدارة، يتم من خلاله رفع مستوى الأداء و الكفاءة الإدارية، وتحسين مناخ العمل لتسهيل كافة الخدمات والأعمال التي تقدمها الإدارة للمواطنين، و مع هذا يصعب تطبيقها في الواقع رغم أهميتها الكبيرة.

الفرع الأول: مزايا الرقمنة الإدارية:

يتيح التحول نحو رقمنة أجهزة الخدمة العمومية عدة امتيازات ترتبط أساسا بتطوير مستوى الخدمات المقدمة للأفراد في إطار يكفل ترشيد العمل الإداري في المرفق العام، وينظم مختلف المهام المتداخلة والتي كثيرا ما كانت تعيق تقديم الخدمة والحصول عمليها، وإذا كان تطبيق الادارة الإلكترونية ينطوي على تسريع جهود الرقمنة للأجهزة الادارية فيمكن القول إن أهمية هذه الأجهزة تستمد من أهمية الإدارة الالكترونية والتي يمكن نكرها فيما يلي¹ :

1- **زيادة الاتقان:** حيث تمثل الادارة الالكترونية باعتبارها آلية عصرية في عمليات التطوير الاداري والتغيير التنظيمي منعرجا حاسما في شكل المهم والأنشطة الادارية التقليدية، وتتطوي على مزايا أهمها المعالجة الفورية للطلبات والدقة والوضوح في انجاز المعاملات.

2- **تخفيض التكاليف:** بالرغم من أن الادارة الالكترونية في بادئ الأمر تحتاج إلى مشاريع مالية معتبرة في تسريع عملية التحول إلا أن انتهاج نموذج العمل الالكتروني بعد ذلك سيوفر ميزانيات مالية ضخمة، حيث لا يتطلب العمل الاداري في هذه المرحلة يد عاملة كثيرة.

3- **تبسيط الاجراءات:** حيث دفعت الحاجة إلى التحديث والعصرنة الإدارية، بالإدارات العمومية إلى إدخال تكنولوجيا المعلومات الحديثة إلى مصالحتها، وحرصت على استخدامها الاستخدام الأمثل، لما لها من امكانيات وقدرات في تلبية حاجات المواطنين بشكل مبسط وسريع خاصة مع تنوع الفئات المستفيدة من الخدمات العامة المقدمة التي تقدمها الادارات الحكومية.

¹ مريوح سارة دور الرقمنة في تطوير الإدارة الجبائية، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة

4- تحقيق الشفافية: يرتبط تحقيق الشفافية بوجود الرقابة الإلكترونية التي تميز العمل الإداري الإلكتروني، مما يسهل عملية المحاسبة الدورية على كل ما يقدم من خدمات، حيث تتبع الشفافية تدقيقا في انجاز المهام والالتزام باللوائح والنظم الإدارية و احترام مواعيد الدوام، وحماية الحقوق والالتزام بالواجبات¹.

1- معوقات الرقمنة الإدارية : على الرغم من الحاجة الملحة في المجتمعات التي تعمم تطبيقات التقنية على دوائرها الإدارية إلى خوض هذه التجربة، إلا أن هذا المشروع الحضاري قد يعترضه عدد من المعوقات، وعلى مختلف الأصعدة: الإدارية ، البشرية، المالية، الفنية، التشريعية، تنظيمية و أمنية. تحد هذه المعوقات من فرص التطبيق ، أو تعطل المشروع، ويمكن استعراض هذه المعوقات كما يلي²:

أ- مشكلة ربط الإدارة الذكية بشبكة للألياف البصرية : المشاكل التي وقفت عليها لجنة الاتصال وتكنولوجيات الاعلام للمجلس الولائي للعاصمة مثلا خلال خرجاتها الميدانية، افتقار أغلبية فروع البلديات والدوائر إلى شبكة الألياف البصرية، كما هو حال بلدية بئر توتة التي تضم لوحدها ما يزيد عن 72 ألف نسمة، بالمقابل ملحقة واحدة مربوطة بألياف بصرية، في حين تبقى الملحقتان الأخريان غير مزودتين بالشبكة، بالرغم من أن العملية الربط التي تقوم بها مؤسسة "اتصالات لجزائر " انطلقت منذ أزيد من سنة، حسب ما أكده رئيس اللجنة. كما أن بلدية بئر توتة ليست الوحيدة التي تعاني من هذا المشكل فغيرها الكثير من البلديات على غرار العاشور، الخرايسية، بابا حسن، الدويرة، الدار البيضاء، الحراش، براقى وغيرها، التي تفتقر كل ملحقاتها السبعة إلى الألياف، ما يشكل عائقا بالنسبة للجنة في حال تم تطبيق برنامجها التكنولوجي في إطار هذا المشروع في المستقبل القريب، إلى جانب المعاناة التي يتكبدها المواطن من أجل التنقل إلى غاية البلدية الأم لاستخراج وثائقه المرجوة، وعن سبب عدم إيصال الفروع والملحقات بشبكة الألياف البصرية، فتبرا أغلبية الرؤساء منه، ملقين المسؤولية على مؤسسة "اتصالات الجزائر" التي كلفت بهذه المهمة، وكان الأميار والولاية المنتدبون قد أصقوا في وقت سابق مشكل التأخر

¹مربوح سارة، مرجع سابق ص 23

² عبد السلام عبد اللاوي أهمية الرقمنة الإدارية في عصرنة وتفعيل الخدمة العمومية بالجزائر، مجلة صوت القانون العدد السابع ، الجزء الأول 2017،

في ربط فروع مؤسساتهم العمومية بشبكة الألياف البصرية بالمؤسسة الوصية، بينما ردت مؤسسة اتصالات الجزائر القيمة على المشروع السبب إلى مشكل الإمكانيات والأجهزة المستعملة لربط البلديات بفروعها التي لا تكفي لجمعها، كما تحدثت عن مشاكل تقنية وأخرى تتعلق بالبلدية ومدى ، دراستها للمشروع وإن كان هذا هو الحال في العاصمة التي اختيرت كنموذج فإن المشاكل في الجزائر العميقة، خاصة المناطق النائية لا تنتهي بغياب أبسط مقدمات استخدام التكنولوجيا، فالكثير من المناطق تشهد انقطاعات متكررة للكهرباء خاصة في فصل الصيف إضافة إلى ضعف وانعدام التغطية بشبكات الهاتف النقال ما يدل بضرورة على ضعف الأنترنت أو انعدامه، فالحقيقة أن التجربة الرقمية في الجزائر لاتزال في بدايات الطريق مع بعض البلديات في العاصمة فقط.

ب-المعوقات البشرية والمادية¹: إن نقص في الموارد المالية و البشرية مع العصر الرقمي يعد معوقا يواجه المؤسسات عن ممارستها لتكنولوجيا الحديثة.

- المعوقات البشرية تتمثل فيما يلي: تعد العناصر البشرية من أبرز العناصر التي تقود مجتمعاتها إلى تحقيق التقدم والرقى في مختلف المجالات إلا أن النقص في عدد الأفراد المؤهلين للتأقلم مع البيئة الرقمية ، أصبح أمر تعاني منه أغلب الدول و بالأخص الدول النامية ويؤكد الباحثون على أن النقص في الموارد البشرية المؤهلة للتعامل مع العصر الرقمي يعد معوقا يواجه المؤسسات عند ممارستها لتكنولوجيا الحديثة ومن أبرز تلك المعوقات البشرية ما يلي²:

الأمية المعلوماتية : الأمية التكنولوجية عبارة عن " جهل عدد غير قليل من أفراد المجتمع بالتطورات التكنولوجية الحديثة وعدم معرفتهم التعامل معها واستخدامها " (فالمجتمع الجزائري خاصة الفئات الكبيرة في السن تعاني من أمية في التعامل مع الحاسوب.

¹ عبد السلام عبد اللاوي، مرجع سبق ذكره ص 71-72.

² علي محمود بديار، متطلبات ومعوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية، مداخلة بجامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر سنة 2019، ص 7.

العائق اللغوي : هناك من الباحثين من يشير إلى أن من القيود التي تحد حاليا من انتشار استخدام الشبكة العنكبوتية في الجزائر هو قيد اللغة فلا بد لمن يستخدم الشبكة أن يتقن اللغة الإنجليزية ولا يمكن أن يستغني المستخدم تماما عن اللغة الإنجليزية حتى ولو كان يتقن الفرنسية، حيث أنه حتى الآن ما يزيد عن 95 بالمئة من المعلومات المنشورة هي معلومات باللغة الإنجليزية.

مقاومة التغيير والخوف منه : تعد مقاومة التغيير و التجديد من أهم المعوقات التي تواجه معظم الإدارات الجزائرية وذلك عندما يجهل الأفراد الهدف من التغيير وطبيعته وكذلك الخوف من فقدان مراكزهم ووظائفهم الحالية مما يجعلهم يقاوموا كل تغيير داخل منظماتهم

- المعوقات مادية تتمثل فيما يلي: 1 قلة الموارد المالية المخصصة للبنية التحتية اللازمة لتطبيق الإدارة الالكترونية و بخاصة إنشاء الشبكات وربط المواقع وتطوير الأجهزة والبرامج.
- ضعف قدرة بعض الأفراد لشراء الأجهزة الالكترونية لضعف الجانب المادي الذي يعانون منه.
- التكلفة العالية للبرمجيات والأجهزة الالكترونية.
- قلة توفير المخصصات المالية التي تحتاج إليها عمليات التدريب و التأهيل من أجل تطبيق الإدارة الالكترونية.
- عدم دعم مشروع تطبيق الإدارة الالكترونية ماليا (عدم توفير الأجهزة و المعدات اللازمة لذلك)
- الحاجة الكبيرة إلى الإمكانيات المادية لتوفير تقنية المعلومات خاصة على مستوى الدولة ككل.
- جمود الإدارات المالية في الجامعات، حيث تضع ميزانيات مالية على أساس بنود محددة، مما يمنع صرف أي مبلغ لغير البنود التي تم وضعها مسبقا.
- تواجه بعض الإدارات أزمة محدودية الموارد اللازمة لإتمام عمليات الصيانة لأجهزتها و شبكاتها، و غيرها من العمليات المكلفة، سواء في استبدال قطع و أجهزة جديدة من القطع الداخلية لبعض الأجهزة.
- تكلفة استخدام الشبكة العالمية للإنترنت.

¹ مكيد علي ، بوزكري جيلالي، معوقات تطبيق الإدارة الالكترونية في الجامعات الجزائرية ، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية، ص 22.

المبحث الثاني : الإدارة الجبائية و تطورها في الجزائر

تعتبر الجباية عبر تاريخ الفكر الاقتصادي من أقدم و أهم مصادر الإيرادات العامة، بما لها من أدوار وأثار تؤديها في الحياة المالية و الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية بشكل عام، لذلك فإن استقرار تاريخ الجباية يظهر ارتباط طرق و أساليب فرضها وتحصيلها بدور الدولة، و شكل الاقتصاد السائد في المجتمع .

المطلب الأول : تعريف الإدارة الجبائية وظائفها ومقومات نجاحها

الفرع الأول: تعريف الإدارة الجبائية:

توجد عدة تعاريف للإدارة الجبائية نذكر منها:

ان الإدارة الجبائية هي مجموعة من المصالح والهيئات الادارية التي تعمل على تجسيد القانون التشريعي الجبائي ومراقبة وتحصيل مختلف أنواع الضرائب وتعتبر ادارة تنفيذ وأداة وساطة بين المكلف والدولة كما لها صلاحيات و التزامات أخرى¹.

و تعرف أيضا بذلك الجهاز الفني الذي يتمتع بالشرعية القانونية والذي يتحمل مسؤولية تنفيذ التشريع الضريبي ويعمل كهمزة وصل بين المكلفين بالضريبة والنظام الضريبي، وتعتبر الإدارة الضريبية عامل أساسي ومحرك للإصلاح الجبائي، إذ أنها هي التي سوف تقوم بتطبيق مختلف الإجراءات والتشريعات وتحسيس المكلف بها، فالتشريع الجبائي وحده غير قادر على تحقيق أهداف السياسة الجبائية ما لم تتوافر إدارة ضريبية تتميز بدرجة عالية من الكفاءة، إذ أن النظام الضريبي الأحسن تصورا لا تكون له قيمة إلا بفضل الإدارة التي تطبقه².

و يمكن إضافة هذا التعريف هي مجموع الهيئات العامة وما تنفرع إليه من فروع وما تتضمنه من درجات وظيفية متعددة والتي تشكل بمجملها مجموعة العمليات التي تهدف إلى تطبيق وتنفيذ قانون الضريبة³.

¹ محمد شريف، السياسة الجبائية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر تلمسان، السنة 2009 ص 18.

² منور أوسريير، أحمد حمو، جباية المؤسسات، مكتبة الشركة الجزائرية، بودواو، الجزائر، 2009 ص 25.

³ يحيوي نصيرة، الضرائب الوطنية والدولية، الأوراق الرقاء، الجزائر، السنة 2010، ص 189.

و تعرف أيضا الإدارة الجبائية الجهاز المكلف بتطبيق التشريع الضريبي والتحقق من سلامة ذلك التطبيق حماية لحقوق الدولة والممولين على حد سواء، بالإضافة إلى اقتراح التعديلات والتشريعات الجبائية قصد تحسين كفاءة النظام الجبائي¹.

و يمكننا استخلاص التعريف التالي:

الإدارة الجبائية هي الجهة أو الهيئة المسؤولة عن تنفيذ وإدارة النظام الضريبي وجباية الضرائب والرسوم على المواطنين والمؤسسات في إطار القوانين واللوائح المعمول بها.

الفرع الثاني: وظائف الإدارة الجبائية :

ويمكن حصرها في النقاط التالية :

1- الرقابة والتمحيص المعلوماتي: تستند الإدارة الجبائية في الاقتطاعات على جملة المعلومات والقرارات

المقدمة من المكلفين بخصوص الاوعية محل الاقتطاع، الهدف منها تحقيق العدالة، ومن هنا كان تبرير لها لفرض الرقابة والتنسيق على هذه الأوعية.

2- حق الاطلاع: خول المشرع للإدارة الجبائية في الاطلاع على كل ما تريده من بيانات ودفتري المحاسبة

كما يمكن طلب الشروحات والتفسيرات لأي معلومة واردة ترى الايضاح منها أمر ضروري.

3- حق التدقيق: ويضمن ذلك للإدارة مقارنة البيانات الواردة إليها مع الحالة الجبائية الشخصية للمكلف.

4- سلطة ضمان التحصيل: بعد قيام الإدارة من التأكد من صحة سلامة المعلومات التي قدمت إليها

من المكلفين، تقوم بتحصيل المبالغ المقدرة في الآجال المحددة قانونيا في حالة عدم استجابة المكلف

لإجراءات التحصيل تفرض غرامات مالية عقوبة للتأخير، فان تسعير التحصيل تلجأ بعد استخدام سلطات

كسلطة الحجز على الأموال المدين تحت الإدارة في متابعة أموال المدين تحت أي يد كانت وفاءا بالدين

الجبائي إضافة الى امتياز دين الضريبة على غيره من الديون²

الفرع الثالث: مقومات نجاح الادارة الجبائية :

¹ ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص113.

² المادة 58 من قانون الإجراءات الجبائية 2023.

يتطلب نجاح الإدارة الجبائية في تأدية وظائفها توفر عدة مقومات يمكن إجمالها فيما يلي:

- 1- توفر العناصر الفنية والإدارية ذات الكفاءة العالية والخبرة الواسعة: وذلك من خلال تكوين متخصص في الضرائب، والذي يرفع مستوى تأهيل وتدريب تلك العناصر مع وضع برنامج تكوين دوري قصير المدى لتلك العناصر كلما كان هناك جديد في الميدان الضريبي؛
- 2- ترقية الحوار بين الإدارة والمكلف لتحسين العلاقة بينهما وكسب ثقة المكلف: يجب على الإدارة الجبائية أن تضمن أحسن تطبيق للنظام الجبائي وتؤمن له الظروف الموضوعية لأخلاقيات العمل الجبائي ومردوديته التامة.
- 3- وضع نظم رقابة جبائية فعالة: والتي تتميز بدقتها وسرعة اكتشاف مختلف المخالفات المركبة، فرض العقوبات المناسبة لمرتكبيها.
- 4- القضاء على السلوك الإداري البيروقراطي: حيث أن هذا الأخير يثر سلبا على مردودية النظام الجبائي.
- 5- تكيف النظام الضريبي مع الواقع المعاش¹: يعتبر النظام الضريبي إنعكاسا للواقع، كما أنه يتأثر بمقتضيات الطرف، لذلك يقتضي تصميم النظام الضريبي الفعال التكيف مع مختلف المحددات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأن يواكب مختلف التغيرات التي تطرأ عليها.
- 6- تزويد مختلف الإدارات الجبائية بأجهزة الإعلام الآلي: قصد إتقان العمل وسرعة تنفيذه، كما يمكن حصر جميع المكلفين وتحديد ما يستحق عليهم المكلفين وإدارة الضرائب من جهة أخرى.
- 7- إقامة تعاون وثيق بين الإدارة الضريبية ومختلف الإدارات الحكومية: مثل إدارة الجمارك والبنوك قصد تزويد الإدارة الضريبية بما تحتاجه من معلومات وتوضيحات حول نشاط المكلفين، ونشير أن ذلك التعاون يجب أن يتحقق بين مختلف الإدارات الحكومية مثل إدارة مفتشية الضرائب وإدارة تحصيل الضرائب، حتى يسهل متابعة وضعية المكلفين.

¹ ناصر مراد، بن عياد سمير، شروط فعالية النظام الضريبي الجزائري، الجزائر، مجلة دراسات جبائية، العدد 03 ديسمبر سنة 2013، ص 409

8- تبسيط قوانين الضرائب واجراءات تنفيذها: حتى يسهل عمل موظفي إدارة الضرائب من جهة، وتخفيض

حجم المنازعات الجبائية التي قد تنشأ بين المكلفين وإدارة الضرائب من جهة أخرى¹.

¹ حركات اديب محمد العزيز، فعالية مصالح الادارة الجبائية في التحصيل الجبائي، مذكرة ماستر كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسبير، جامعة العربي بن مهدي ام البواقي، الجزائر 2020/2019 ص 39.

المطلب الثاني: تطور الادارة الجبائية في الجزائر:

الإدارة الجبائية عبارة عن مزيج من العناصر الإدارية والقانونية والمالية، والشكل الموالى عبارة عن ملخص حول تطور الإدارة الجبائية في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا الحالي

الفرع الأول: تطور الإدارة الجبائية من الاستقلال إلى سنة 2000

تميزت الإدارة الجبائية بالضعف الناتج عن نقص فاضح في الإمكانيات البشرية، من حيث عددها وعدم كفايتها وعدم كفاية الإمكانيات والوسائل المادية التي كانت دون المستوى المطلوب .

1- الإمكانيات البشرية:

يتجسد ضعفها في مظهرين احدهما يغطي الجانب الكمي والآخر يغطي الجانب الكيفي.

أ- من الناحية الكمية: أمام الانفتاح الاقتصادي الذي عرفته الجزائر بعد الاستقلال، و ما أنجر عنه من زيادة في عدد المشاريع الاقتصادية، خاصة بعد التخلي التدريجي للتسيير الإداري كأسلوب التسيير الاقتصادي وفتح الباب للمبادرات الفردية وأصحاب رؤوس الأموال للاستثمار في شتى الميادين، كانت النتيجة الحتمية لذلك ارتفاع في عدد المكلفين والملفات المعروضة للدراسة بشكل كبير، لكن هذه الزيادة في عدد المكلفين لم تسايرها زيادة مماثلة من الناحية الكمية لأعوان الإدارة وموظفي الإدارة الضريبية، حيث أن هذه الأخيرة وجدت نفسها أمام مهام ضخمة يصعب التحكم فيها من جهة، ومن جهة أخرى فإن الإصلاحات الجبائية التي دخلت حيز التطبيق بالإضافة إلى إعادة تنظيم الإدارة الضريبية التي نشأ عنها بموجب المديرية الجهوية للضرائب، ولكن الملاحظ هو عدم التكافؤ بين وظائف هذه الإدارات وإمكانياتها البشرية.

ب- من ناحية الكفاءة: أدت الهجرة الجماعية للإطارات الاستعمارية فجر الاستقلال إلى تعطل وشلل تام للإدارة الجزائرية في شتى المجالات، ولما كانت الحاجة ملحة ومستعجلة لتوفير الحد الأدنى من التسيير وخاصة تلك المتعلقة بالجانب التنظيمي والمالي، استوجب شغل المناصب الشاغرة بموظفين قليلي الخبرة والتأهيل، مما انعكس سلبا بمرور الوقت على فعاليتها، لكن العامل الاستعماري ودوره في توريث إدارة

جبائية قاصرة يبقى عاملا نسبيا¹. إن إنشاء المديرية الفرعية سنة 1985 استوجب عددا كبيرا من الإطارات لتقليد مناصب في غاية الأهمية كتلك المناصب الخاصة بنواب المدراء ورؤساء المكاتب غير أن هذه الإطارات قد تم استقدامها من مختلف مفتشيات و قباضات الضرائب المختلفة هذا التجديد لم يأت إلى حد ما بالنتائج المرجوة منه نتيجة للوضعية التي آلت إليها الهياكل القاعدية والمتمثلة في المفتشيات و القباضات التي تم تسييرها من طرف أعوان إداريين لا يملكون الخبرة اللازمة لإدارة هذه المصالح إذ يفنقرون إلى دراية بالقواعد الأساسية للجبائية وكان لهذا أثر بالغ الخطورة نظرا لكون عمليات تحديد أوعية مختلف الضرائب والرقابة تتطلب الخبرة والتجربة من بين العوامل التي ساعدت أيضا على عدم اكتمال كفاءة أعوان الإدارة الضريبية ذلك التنظيم الداخلي والمتمثل في الفصل بين المصالح الذي كان العمل به إلى غاية 1994 مما جعل الأغلبية الساحقة من الأعوان تجهل أنواع الضرائب الأخرى والقواعد الخاصة بها، وهذا راجع لغياب دورات، أو برنامج مسطر من الإدارة لتمكينهم من الإلمام بمختلف أنواع الضرائب تماشيا مع الظروف الاقتصادية الراهنة.

ت- عدم كفاية الإمكانيات والوسائل المالية : من بين العراقيل الرئيسية التي تحد من فعالية الإدارة الضريبية تلك المتعلقة، بالإمكانيات والوسائل المادية، هذه الأخيرة تعيق نجاح الإصلاحات الجبائية، بالنسبة للمقرات التي يزاول فيها الموظفون مهامهم لا يتوفر بعضها على أدنى شروط العمل الفعال والمريح، وما نلاحظه أن طبيعة مهام بعض مصالح الإدارة الضريبية تتطلب الحركة الدائمة والتنقل المستمر كما هو الحال، رغم الضروريات التي تقتضيها هذه المهام من وسائل للتنقل من سيارات وما إلى ذلك، إلا أن معظم مصالح الإدارة الضريبية عبر التراب الوطني المكلفة بهذه المهام لا تتوفر على الوسائل اللازمة لتنقلها بالإضافة إلى نقص اللوازم الضرورية لعمل المكاتب من الآلات الحاسبة الرقمية وغيرها هذا إلى جانب

¹ منور اوسرير، احمد حمو، مرجع سابق، ص 86.

انعدام أجهزة التسيير الحديثة وأدنى تقنيات معالجة المعطيات والإحصائيات التي تصل إليها الإدارة الضريبية.

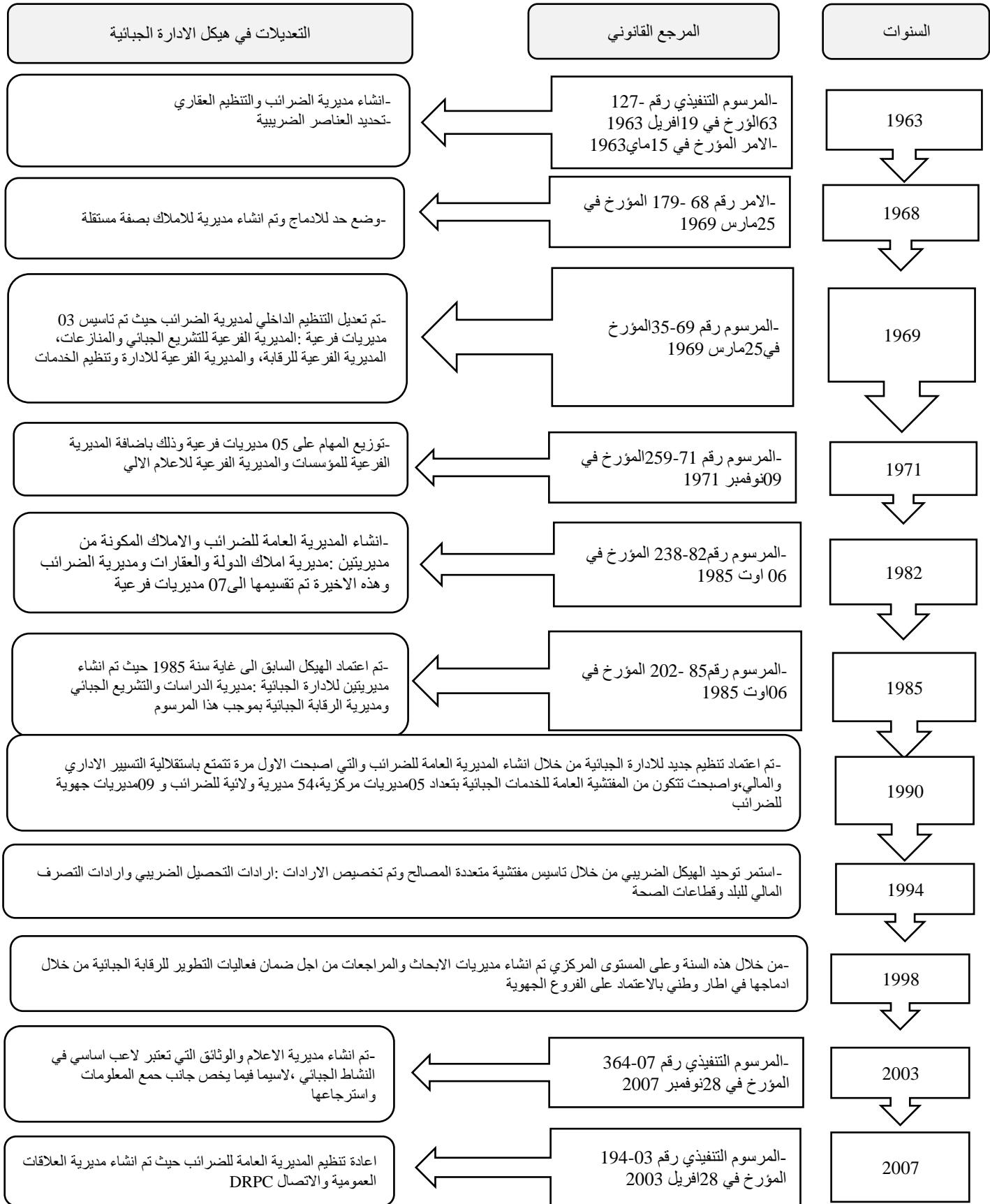
الفرع الثاني: تطور الإدارة الجبائية في الجزائر من سنة 2000

الشيء الملاحظ على الفترة التي سبقت الإصلاحات الجبائية، هو أن الإدارة الضريبية كانت تتميز بالعديد من النقائص والعيوب من حيث عدد الموظفين ومعدل التأطير، حيث كان يتوجب على كل موظف أن يتكفل ب 300 مكلف في المتوسط، بينما يقوم موظفي دول أخرى بالتكفل ب 100 مكلف فقط، أما معدل التأطير فكان في حدود¹ 4% .

لقد قامت الجزائر بإصلاح الإدارة الضريبية وذلك من خلال إعادة تنظيم الإدارة الضريبية في حد ذاتها بالإضافة إلى تبسيط الإجراءات الجبائية.

¹ منور أوسرير، أحمد حمو، مرجع سابق، ص 89.

الشكل رقم 02 التطور و الاصلاح الهيكلي للإدارة الجبائية في الجزائر¹



¹ المصدر حركات اديب محمد العزيز، مرجع سبق ذكره ص 40.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للإدارة الجبائية

قصد تحقيق هذه الغاية، تم إنشاء هياكل جديدة على مستوى المصالح الخارجية تتمثل في مديرية كبريات الشركات، مراكز الضرائب و المراكز الجوارية للضرائب ، هدفها تجميع المفتشيات و القباضات حسب طبيعة المكلفين بالضريبة.

تتكفل هذه الهياكل بمهام جديدة تتمثل في التسيير و الرقابة و البحث في المنازعات المتعلقة بالفئات الجبائية التي تخضع لها.

الفرع الاول: مديرية كبريات المؤسسات :

يندرج مسار مديرية كبريات المؤسسات المنشأة بموجب المادة 32 من قانون المالية لسنة 2002، في إطار البرنامج الشامل لتحديث الإدارة الجبائية سواء من الناحية التنظيمية أو العملية.

و من المنتظر أن تساهم عملية إعادة هيكلة المصالح الجبائية في استكمال إصلاح القانون الجبائي، الذي شرع فيه في بداية عام 1992، و هي السنة التي ميزتها بالخصوص تأسيس ضرائب ذات طابع دولي (الضريبة على أرباح الشركات، الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على القيمة المضافة) ، توحيد المصالح و الملفات الجبائية و كذا تبسيط و توحيد الإجراءات المتعلقة بالتصريح و دفع الضرائب و الرسوم (إنشاء التصريح الجبائي ج 50).

تقوم مديرية كبريات المؤسسات، التي تم فتحها للجمهور بتاريخ 02 جانفي 2006، بتسيير أساسًا الملفات الجبائية المتعلقة بالمؤسسات التابعة للقانون الجزائري/ الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات و التي يفوق رقم أعمالها 100 مليون دينار جزائري، الشركات البترولية وكذا الشركات الأجنبية التي ليس لها إقامة مهنية في الجزائر. و تتكفل هذه المديرية ب: ¹

¹ <https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/modernisation-voir-plus-ar/230-2014-05-20-08->

- 1- تقوية الضمانات للمكلفين بالضريبة المعترف بها.
- 2- توسيع طرق الطعن.
- 3- تحديث و تبسيط الإجراءات، وضع جهاز متكامل للتسيير المعلوماتي للضريبة.
- 4- تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمؤسسات بواسطة المحادث الجبائي الوحيد.

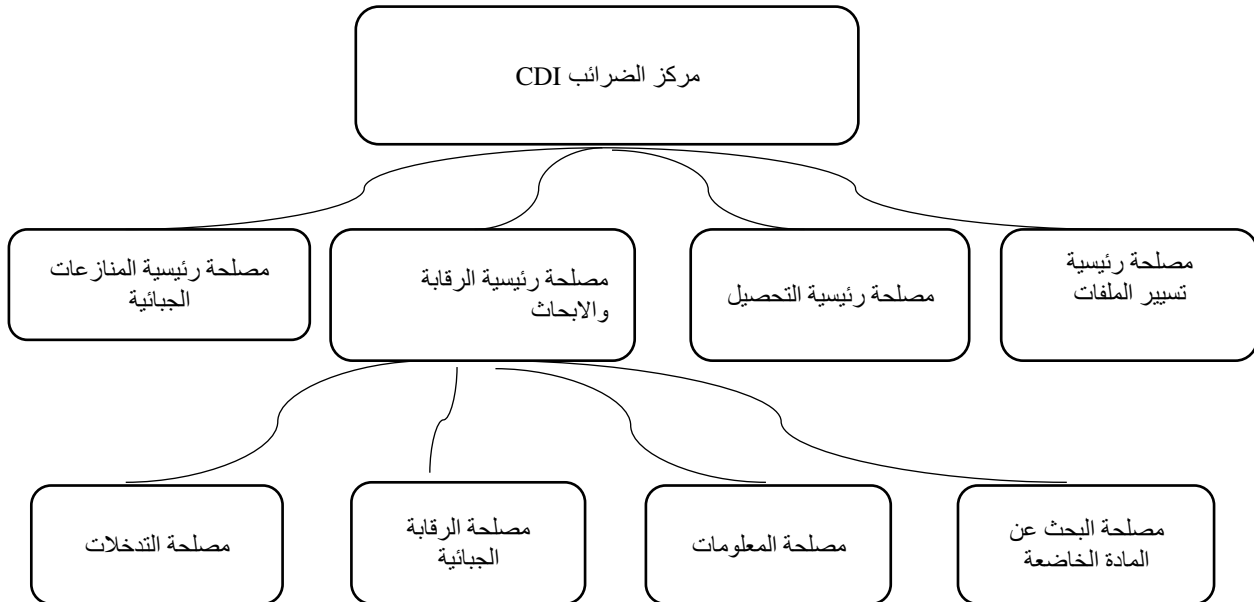
الفرع الثاني : مركز الضرائب:

هي مصلحة تنفيذية على مستوى المحلي و مرتبطة مباشرة بالمديرية الولائية للضرائب كما يتكفل مركز الضرائب بتسيير الملفات الجبائية لمختلف المكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي و لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي 8.000.000 دج بالإضافة الى المهن الحرة و يختص هذا المركز بكل هذه المراحل من تحديد الوعاء الى التحصيل مع تكليفه بالرقابة الجبائية و المنازعات ف حدود صلاحيته و هو المكلف بـ:

- تسيير الملفات الجبائية للمؤسسات الخاضعة للنظام الحقيقي لفرض الضريبة غير الخاضعة لمجال الاختصاص.
- مسك و تسيير الملف الجبائي للشركات و غيرها من الأشخاص المعنويين برسم المداخل الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات.
- مسك و تسيير الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الحقيقي لفرض الضريبة برسم عائدات الأرباح التجارية و الصناعية.
- اصدار الجداول و القوائم و التحصيلات و شهادات الالغاء او التخفيض ومعاينتها والمصادقة عليها.
- تنفيذ العمليات المادية للدفع و القبض و استخراج النقود
- ضب الكتابات مركزة تسليم القيم.
- البحث عن المعلومات الجبائية و جمعها و استغلالها و مراقبة التصريحات.
- اعداد و انجاز برامج التدخلات و المراقبة لدى الخاضعين للضريبة و تقييم نتائجها.
- تدرس الشكاوي و تعالجها.

- تتابع المنازعات الإدارية و القضائية.
- تعويض قروض الرسوم.
- تضمن مهمة استقبال و اعلام المكلفين بالضريبة.
- تتكفل بالإجراءات الإدارية المرتبطة بالوعاء، لا سيم تلك المتعلقة لانشاء المؤسسات وتعديل نظامها الأساسي.
- تنظم المواعيد و تسييرها
- تنشر المعلومات و الآراء لصالح المكلفين بالضريبة التابعين لاختصاص مراكز الضرائب¹

الشكل رقم 03 : الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب



مصدر: المرسوم التنفيذي رقم 06-327 المؤرخ في 18/09/2006 والمتعلق بتنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها، الجريدة الرسمية العدد

59 المؤرخة في 24/09/2006، ص 22.

¹ الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب، وزارة المالية بتاريخ 2023/04/16

الفرع الثالث: المركز الجوازي للضرائب:

تعد المراكز الجوارية للضرائب من المصالح العملية للمديرية العامة للضرائب التي تم اطلاقها في اطار برنامج العصرية، بهدف ضمان تقديم أحسن خدمة نوعية للمكلفين من خلال قيام بجميع مهام الممارسة من قبل المفتشيات و القباضات قصد تمكين المكلفين من أداء واجباتهم الجبائية بطريقة بسيطة و سريعة، حيث تم تنظيم المركز الجوازي للضرائب في ثلاثة مصالح رئيسية، قباضة ومصالحتين (القرار الوزاري المشترك 2009). كما يختص بتسيير ملفات المكلفين الجبائيين الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة اي المكلفين الذين لا يتجاوز رقم اعمالهم 8 مليون دج المديرية العامة للضرائب، قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، 2022 حسب آخر تعديل لسنة 2022 و الذين لا يخضعون للنظام الحقيقي¹ المكلف بـ:

- تسيير المؤسسات الفردية الخاضعة للنظام الجزافي.
- تسيير المستثمرات الفلاحية.
- تسيير الأشخاص الطبيعيين برسم الضريبة المفروضة على الدخل الإجمالي او على الذمة المالية و كذا الرسوم المفروضة على ممتلكاتهم العقارية المبنية و الغير مبنية.
- تسيير المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري و الجمعيات او أي تنظيم اخر برسم الضرائب او الرسوم المفروضة على الأجور و الرواتب المدفوعة ، او أي جزء اخر من نشاطهم الخاضع للرسم
- تسيير المؤسسات التابعة لمديرية كبار المؤسسات او مراكز الضرائب، برسم الضرائب او الرسوم غير المتكفل بها من قبل الهياكل الجبائية التي تخضع لها.
- تمسك و تسيير الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة التابعين لاختصاصها.
- تصدر الجداول و قوائم التحصيل و شهادات الإلغاء او التخفيض و تعابنها و تصادق عليها.
- تتكفل بالجداول و سندات الإيرادات و تحصيل الضرائب و الحقوق و الرسوم و الاتاوة.
- تنفيذ العمليات المادية للدفع والقبض و استخراج النقود.

¹ <https://mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-21-49/services-exterieurs/272-2014-05-29-13-53-32>

- تنشر المعلومات و الآراء لصالح المكلفين بالضريبة التابعين لمجال اختصاص مراكز الجوارية للضرائب.
- تضب كتابات و تمرکز تسليم القيم.
- تنظيم المواعيد و تسييرها.
- تضمن مهمة استقبال و اعلام المكلفين بالضريبة.
- تتكفل بالإجراءات الإدارية المرتبطة بالوعاء لا سيم تلك المتعلقة بإنشاء المؤسسات او التصريح بكل تعديل.
- تدرس الشكاوي و تعالجها.
- تبحث عن المعلومات الجبائية و معها و تستغلها.
- تراقب التصريحات و تنظم التدخلات.
- تدرس طلبات التخفيض الإداري.
- تتابع المنازعات الإدارية و القضائية¹.

¹ <https://mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-21-49/services-exterieurs/272-2014-05-29-13-53-32>

المبحث الثالث : رقمنة الادارة الجبائية الجزائرية

ان تقدم الخدمة العمومية على الوجه الامثل في ظل الرقمنة يعد خيارا استراتيجيا امام الحكومات، نظرا للتطور التكنولوجي الهائل، وقد اتجهت العديد من الحكومات الى رقمنة المالية العامة بهدف تطوير اليات اكثر كفاءة لجمع الإيرادات العامة و انفاقها، من اجل تحقيق وفرات مالية كبيرة بما يتماشى مع اهداف السياسة المالية، وهنا يظهر دور رقمنة قطاع الضرائب في زيادة كفاءة الاداء الضريبي، وجمع معلومات دقيقة وفورية.

المطلب الاول : المكونات الرئيسية للتحوّل الضريبي الرقمي الناجح

تعتمد الإدارة الضريبية الحديثة على قدرتها على دمج التكنولوجيا الرقمية الجديدة بسلاسة في مكان العمل والخدمات، وللمساعدة في النجاح في عمليات التبني كما ينبغي، على الإدارات الضريبية النظر في إنشاء المكونات التالية¹:

1- منهجية الامتثال :

إن التحوّل الرقمي يتطلب إدارة الامتثال وذلك يشمل تطوير منهجيات الامتثال واعادة تنظيم الوحدات حول قطاعات دافعي الضرائب الرئيسية مثل الشركات الكبيرة وخبراء موضوعات الأفراد، وتتطلب الإدارة أيضا رؤية حول منع الاحتيال الضريبي واكتشافه، وبالتالي يجب أن تتماشى أي استراتيجية امتثال مع قيم وسلوك الموظفين المسؤولين عن تقييم الضرائب ومراجعة الحسابات وجمع الإيرادات وادارتها، كما أن إتباع هذا النهج يساعد الإدارات الضريبية على إعطاء الأولوية لأنشطة وطرق الرقابة والتنسيق الفعال للموارد النادرة تجاههم مؤشرات الأداء الرئيسية المصممة بشكل صحيح مرتبطة باستراتيجية الامتثال، ويمكن استخدامها لرصد التقدم المحرز للجهود في بناء القدرات والأهداف على أساس مستمر.

¹ مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 55 الرقم 1، 2018 ص 12.

2- الإطار التشريعي:

يتطلب التحول الرقمي قوانين ضريبية واجرائية جديدة تعمل على تحديث الأحكام الإدارية والإجرائية عبر جميع الضرائب الرئيسية، وبالنظر إلى وتيرة التكنولوجيات الجديدة فمن الضروري أن تتماشى النظم القانونية مع التشريعات التي تعالج آثار التقنيات الجديدة على النظام الضريبي الحالي، وهذا يتعلق بالعديد من الجوانب بما في ذلك السرية والخصوصية وشروط وأحكام المستخدم والمسؤولية عن العقود بين إدارات الضرائب ودفعي الضرائب وما إلى ذلك، فالتحدي الذي يكمن هنا في الاستغناء عن التفكير الصارم الذي يمارسه المشرعون في كثير من الأحيان على الابتكارات التي يمكن أن تمتص من الاقتصاد العالمي الجديد القائم على التكنولوجيا الرقمية.

3- الإطار التشغيلي:

قدم الإطار التشغيلي مخططا لعمليات الإدارة الضريبية الأساسية وإجراءات الامتثال، ويتضمن ذلك تصميم نموذج للحوكمة وهيكل تنظيمي و مبادئ توجيهية للعمليات التشغيلية، وذلك بهدف تحقيق استراتيجية الامتثال والتقارير الإدارية و الأدوار والمسؤوليات داخل المنظمة، لذا لا يوجد إطار تشغيلي يناسب جميع الإدارات الضريبية، فالأطر التشغيلية تحتاج إلى أن تكون مرنة فكل بلد مختلف في السياقات والخصائص الثقافية والفرص الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والنضج التكنولوجي وكذلك تغيير البيئات الضريبية العالمية.

4- التكنولوجيا الضريبية والبنية التحتية:

لتحسين فوائد التقنيات الضريبية بالإضافة إلى إدارة مخاطر الامتثال وزيادة العائدات المستقبلية، حيث ينبغي للإدارات الضريبية أن تفكر في وضع استراتيجية لتوجيه اتجاه الابتكارات وتقديم صورة واضحة لتصميم الحالة النهائية للبنية التحتية للتكنولوجيا الضريبية، فالتكنولوجيا الجديدة تحتوي على مجموعة المتطلبات الخاصة بها بما في ذلك البيئة المادية المناسبة لدعم التثبيت المستمر في البيئة اليومية، بالإضافة إلى تكاليف الصيانة والترخيص المستمرة ومتطلبات الأمان الجديدة والمراقبة والتخطيط للتحسينات المستقبلية وما إلى ذلك، ويمكن حل العديد من هذه التحديات من خلال اتفاقيات مستوى الخدمة مع مزود خدمة سحابية موثوق، وتوجه استراتيجية تكنولوجيا

الضرائب اتجاها ل جميع الابتكارات وحتى توفر صورة واضحة لتصميم الحالة النهائية للبنية التحتية للتكنولوجيا الضريبية لإدارة الضرائب.

5- تغيير هيكل الإدارة والتدريب والتعليم:

إن التحول الرقمي يجلب تغيير جوهري، لذا سيحتاج موظفو إدارة الضرائب إلى تلقي التدريب المناسب لتنمية وتوسيع المهارات الفردية والقدرات والكفاءات المتعلقة بالمخطط التشغيلي الجديد والتقنيات الضريبية، ومن المهم أيضا هيكل الإدارة الضريبية بحيث يتم إعادة تحديد الأدوار والوظائف وتمييزها بوضوح، وخطوط الاتصال والمساءلة غير المتشابكة واجراءات وظيفية وشفافة في صنع القرار، ويتمثل أحد المكونات الرئيسية لإدارة التغيير هو جعل الناس مرتاحين للتكنولوجيا حتى يتمكنوا من مقياس الأداء، حيث تقدم لوحات معلومات قياس الأداء واعداد التقارير طريقة مجدية للحفاظ على المشاركة والدعم المستمر والتوجيه الاستراتيجي من الحكومات، كما أنها تعزز العملية والمساءلة ويتضمن القياس الفعال للأداء تقييم مجموعة مؤشرات الأداء الرئيسية بشكل دوري ومدى ملاءمتها والتقدم المحرز والكفاءة وتأثير الأنشطة فيما يتعمق بأهداف المشروع

المطلب الثاني: التدابير الرقمية في الادارة الجبائية الجزائرية

انطلاقا من فكرة تجسيد الادارة الالكترونية كسبيل للإصلاح الإداري وتحسين الخدمات العمومية والتكفل الجيد بمتطلبات وحاجيات المواطن، سعت السلطات العمومية للبلاد الى رفع التحدي لإحداث جملة من التغيرات، وهذا بإدخال بعض الخدمات الالكترونية الجديدة والتي مست بعض القطاعات العمومية، و من بينها قطاع الضرائب الذي شهد عهدا جديدا لم يسبق له مثيل في مجال العصرية، و هذا لاعتبارها احد مقومات النظام الاقتصادي.

الفرع الاول: على مستوى الادارة الجبائية:

اعتمادا على التكنولوجيا الحديثة ورغبة منها في رقمنة ادارتها، سعت المديرية العامة للضرائب في السنوات الاخيرة الى استحداث قنوات اتصال حديثة مع المكلفين بالضريبة تعتمد على تكنولوجيا الشبكات الاتصالية متمثلة في الموقع الالكتروني للمدرية العامة للضرائب والبوابة الالكترونية جبايتك.

1- انشاء موقع الكتروني للإدارة الضريبية SITE WEB

اولت المديرية العامة للضرائب عبر موقعها الالكتروني اهتماما كبيرا، وهذا من خلال اثرائه بمعلومات جبائية وتحينه بعد كل تعديل يمس التشريع، واعلام المكلفين بالضريبة بأخبار الجبائية بانتظام من خلال رسائل المديرية العامة والمقالات الصحفية التي يتم نشرها في المجال الجبائي، مثل نشر قانون المالية، القوانين التنظيمية... الخ، يمكن تفصيل هذه الخدمات في:¹

أ- المعلومة: ويتجلى ذلك في حجم التصفح للملومة التي توفرها الإدارة العامة للضرائب من خلال الموقع لاسيما المستجديات، قوانين الضرائب، المنشورات الدورية بالعتين العربية والفرنسية.

ب- استخراج أهم الوثائق التصريحية: تعتبر هاته العملية جد مهمة حيث تمكن المكلفين بالضريبة على تحميل الوثائق التصريحية مباشرة من الموقع دون عناء التنقل للإدارة الضريبة وهو ما يحقق كذلك اقتصاد كبير في تكلفة الأوراق المستخدمة.

ت- البريد الإلكتروني: يتواصل المكلفين بالضريبة مع الإدارة من خلال البريد الالكتروني لتطرح انشغالاته واستفساراته بصفة مباشرة حيث تلق البريد الإلكتروني المخصص للإدارة العامة للضرائب عددا من الرسائل الإلكترونية قدر ب 1409، 1488 و 863 خلال السنوات 2016، 2017 و 2018 على التوالي وهو ما يمثل عددا ضعيف مقارنة بعدد المتصفحين للموقع، فهي نسب تمثل 0.19%، 0.11% و 0.07% خلال السنوات 2016، 2017 و 2018 على التوالي وهو ما يوضح ضعف التواصل عبر الرسائل الواردة للبريد الإلكتروني.

ث- رقم التعريف الجبائي: في السنوات الماضية كان المكلفين بالضريبة عند فتح ملفهم الجبائي وبداية نشاطهم مجبرين على وضع ملف خاص في نفس مفتشية الضرائب التي كانت بدورها تقوم بتحويله إلى المديرية الولائية للضرائب التابعة إليها إقليميا، التي تقوم بإرسال الملف إلى الإدارة المركزية لاستخراج ما يعرف ببطاقة رقم

¹ مقدمي احمد، الملتقى الدولي للاقتصاد الرقمي الطبعة الأولى حول: الرقمنة والتحول الاقتصادي في ظل فيروس كوفيد 19، جامعة الجزائر 2021، ص

التعريف الجبائي للمكلف بالضريبة المعني، وهو ما أدى إلى تعطيل مصالح المكلفين بالضريبة خاصة لما يتعلق الأمر بنشاطات التصدير والاسترداد، وحاليا وما يحسب لإدارة الضرائب أنها استطاعت اختزال كل هاته الحلقة في طلب المعني مباشرة عبر الموقع الإلكتروني من المصلحة المركزية المعنية ويتحصل مباشرة على رقم التعريفي له ويحمله عبر الموقع في أقرب الآجال وبدون عناء.

ج- التصريح عن بعد: وضعت الإدارة العامة للضرائب عبر موقعها بوابة خاصة تحمل تسمية "جبائتك" من أجل توفير خدمة التصريح الإلكتروني، إلا أنه لم تقدم التقارير حجم التصريحات عن بعد نظرا لحدثة العملية وعدم استطاعة الإدارة في التحكم الكامل فيه وهذا ما سنتطرق إليه أكثر في تحليلنا.

و يمكن ذكر تسهيلات أخرى تتمثل في:¹

- كما وضعت المديرية العامة للضرائب ثلاث صفحات المواقع الاجتماعية Facebook, twitter, google بغية ترقية مختلف المواضيع ذات الصلة بالجبائية من جهة، و من جهة أخرى جمع المعلومات، من أجل تحسين صورتها والافادة بالأحداث، واصدار بلاغات، وخلق ديناميكية لموقعها الإلكتروني، و تعزيز العلاقة مع شركائها.
- الاشتراك في النشرة الاخبارية للمديرية العامة للضرائب (newsletter)، يتم اعلام المكلفين بالضريبة، من خلال الموقع الرسمي بشكل دوري للرسائل الخاصة بالمديرية العامة للضرائب، و عن كل مستجدات مثل القوانين المالية، القوانين الجبائية، مناشير، نص الاتفاقيات الدولية...الخ.
- رزنامة جبائية عملية مفيدة للغاية لتذكير دافعي الضرائب بالتزاماتهم الضريبية.

¹ مناصرة سميرة، زبيري جهيدة، رقمنة الإدارة الجبائية وأثرها على التحصيل الجبائي، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعربريج، السنة 2019، ص 85.

- تحديد الموقع الجغرافي لخدمات المديرية العامة للضرائب، حيث توفر هذه الخدمة تفاصيل الاتصال بجميع الهياكل التابعة للمديرية العامة للضرائب، العناوين وارقام الهاتف والفاكس، كما يسمح للتطبيق بفصل خريطة جوجل لتحديد الطرق للوصول اليها عبر خدمات google maps.
- امكانية اجراء التحقيقات واستطلاعات الراي عبر الانترنت، حيث اطلقت المديرية العامة للضرائب في سنة 2015، و من خلال الموقع الرسمي تحقيق حول جودة الخدمة النوعية المقدمة على مستوى الهيكل الجديدة (مديريات كبريات المؤسسات، ومراكز الضرائب)، وهذا بإجراء تحقيقات واستطلاعات الراي وجمع اراء الجمهور للمواضيع اللازمة من اجل تصحيح الاختلالات

2- إطلاق نظام معلوماتي " جبايتك":

باشرت المديرية العامة للضرائب على وضع حيز التنفيذ النظام المعلوماتي، كأحد اولوياتها الاساسية، بالاعتماد على تكنولوجيا مبتكرة على اجراءات مبسطة، من شأنها ان تسمح بتعزيز كفاءة الادارة وحكومتها، بهدف زيادة المردودية الجبائية، وتحسين خدماتها، وتلبية الاحتياجات العملية للمكلفين بالضريبة .

ومن بين انظمة المعلومات التي استحدثتها المديرية العامة للضرائب، بالتعاون مع المتعامل الاسباني (Indra sitema)، نجد النظام المعلوماتي الجبائي "جبايتك" والذي تم اطلاقه في 2016، والذي يعتبر خطوة هامة بالنسبة للإدارة الجبائية، وقد تم تحقيقه بفضل تعزيز القاعدة التكنولوجية، وقد تم تحقيقه بفضل تعزيز القاعدة التكنولوجية، وترقية الخدمات عن بعد وتحسين ظروف المؤسسات وتعزيز التحضر الجبائي.¹

هذه البوابة هي اول تجربة لإجراءات العمل عن بعد، المصممة لتسهيل وتبسيط الرسوم الضريبية، ويسمح

بالتصريح والدفع عبر شبكة الانترنت على الرابط : <http://jibayatic.mfdgi.gov.dz>

¹ محي الدين محمود، عمر بوزيان فيصل، عصرنة الادارة الجبائية في الجزائر ودورها في تحسين العلاقات مع المكلفين، أطروحة دكتورا، مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، جامعة تسمسيلت، الجزائر، سنة 2021، ص 302.

تم اطلاقه رسميا في مركز ضرائب لباب الزوار في الجزائر العاصمة، في 04 افريل 2017، ليتم تعميمه على باقي مصالح الادارة الجبائية قبل ديسمبر 2018، و يمكن هذا النظام ادارة فعالة خدمة السلطة العمومية للمواطن، وسيساعد على تحسين عائدات الضرائب العادية¹

ان الاشتراك في نظام جبايتك يمنح لدافع الضريبة الوصول الى منطقة خاصة وامنة، حيث يتم تقديم العديد من الخدمات نذكر منها:

- امكانية الدخول بمساعدة الاقرار الضريبي مع الحساب التلقائي واختيار الخيارات في شكل قوائم منسدلة.
- من الممكن ايضا تحديث اعلان تم ادخاله ولم يتم ارساله بعد .
- نظام ارسال الاعلانات للدفع مع المتابعة المستمرة لجميع التمرينات.
- الاطلاع على الوثائق التبريرية وطبعتها (اشعار بالدفع).
- الاطلاع على الرزنامة السنوية للالتزامات الجبائية.
- الاطلاع على الحساب الجبائي للمكلف بالضريبة (المعلومات الشخصية والعناصر غير المسددة والمبلغ الإجمالي....الخ) وكذا الخدمة الجديدة للتوطين البنكي.

لم يعد بإمكان دافعي الضرائب الذين يندرجون في اختصاص ادارة الضرائب (DGE) استخدام الاجراء التقليدي (اعلان ورقي) لإيداع هذا الالتزام الجديد بإجراءات التداول عن بعد (الاعلان عن بعد والدفع عبر الانترنت)، الاشتراك الزامي للوصول الى خدمات جبايتك والغرض منه هو اقامة علاقة بين مديرية كبريات المؤسسات ودافعي الضرائب.

للاضمام الى جبايتك يجب عليك تقديم ملف مديرية كبريات المؤسسات (DGE):

- نموذج طلب الاشتراك .
- كتاب الشروط العامة.
- كشف الحساب البنكي.

¹ مريوح سارة، مرجع سبق ذكره ص 18.

- تفويض لدافعي الضرائب الملتزمين المفوضين بالتوقيع على نموذج الاشتراك للعمل نيابة عنه، اذا لم يكن الموقع على النموذج هو ممثله القانوني.
- عند تكوين الملف ،يقوم دافع الضرائب بتحديد موعد من اختياره على جبايتك لإيداعه في ادارة الشركات الكبيرة في يوم الايداع، يتلقى تحت غطاء مغلق، رمز وصوله الى منطقته الخاصة على بوابة الاعلان الضريبي¹

الشكل رقم 04 :رمز موقع اجابتك



المصدر: موقع المديرية العامة للضرائب

3- إطلاق نظام معلوماتي " مساهمتك"²:

مساهمتك بوابة جديدة للإدارة الجبائية الجزائرية مخصصة لتقديم خدمات الإجراءات عن بعد، تقوم هذه البوابة بتقديم خدمات التصريح وتسديد الضرائب والرسوم عن بعد، وهي مطورة في بيئة تضمن بساطة وسهولة الاستخدام خدمات البوابة موجهة للمكلفين بالضريبة التابعين للمديريات الولائية للضرائب التي لا تتوفر علي مركز للضرائب (م ض) ولا علي مركز جوارى للضرائب (م ج ض) حيز الخدمة البوابة بصدد تحسن مستمر و إثراء وظيفي وتوسيع للخدمات. و لهذا فنحن نعول على المشاركة الفعالة للمكلفين بالضريبة الذين خصصت لهم خدمة موجهة للإصغاء علي العنوان الالكتروني التالي moussahamatic@mf.gov.dz عند الانتهاء من إجراءات الانخراط

¹ <https://jibayatic.mfdgi.gov.dz>

² <https://www.mfdgi.gov.dz/moussahamaticar/presentation.html#presentation>

في بوابة مساهمتك يسمح للمكلف بالضريبة بالولوج إلى فضاء خاص وآمن، أين تقدم له العديد من الخدمات نذكر منها:

- اكتتاب استمارة التصريح مع الاستفادة من مساعدة آلية في التصريح الضريبي، و الحساب التلقائي واختيار الخيارات في شكل قوائم.
 - إنشاء وتعديل التصريح كما يمكن أيضاً تحين التصريح الذي أدخلت بياناته ولم يتم إرساله بعد إلى المصالح الجبائية.
 - تقديم طلب التوطين البنكي ومتابعة معالجته.
 - إجراء دفع عن بعد للضرائب و الرسوم.
 - السماح لممتلككم (المفوض مسبقاً) بتنفيذ جميع أنشطة التصريح والدفع الآمن عبر الإنترنت.
 - الوصول والاطلاع على استمارات التصريحات المودعة.
 - الاطلاع على بيانات التعريف الخاصة (تسمية الشركة، العنوان، رقم الهاتف وغيرها).
 - بالإضافة إلى إمكانية تعديل (إذا لزم الأمر) البيانات الشخصية
- تمنح هذه الخدمة للمكلف بالضريبة اكتباً صحيحاً وفقاً للقواعد الضريبية المحينة بالإضافة إلى نظام لإرسال التصريحات و الدفع مع المراقبة المستمرة على مدار سنة النشاط

الشكل رقم 05: رمز موقع مساهمتك



المصدر: موقع المديرية العامة للضرائب

4- الاطار التشريعي والقانوني للتصريح والدفع الالكتروني:

لتسهيل عملية التصريح وضع المشرع الجبائي دليل التصريح والدفع عبر رابط البوابة العامة:

www.mfdgi.gov.dz، وسن مجموعة من القوانين التي تهدف اساسا لتضيم هذه العملية منها:

- المرسوم رقم 08-02 المؤرخ في 21 رجب 1429 الموافق لـ 24 يوليو 2008 بشأن قانون المالية التكميلية لعام 2008، المادة 23، علاوة على كيفية التصريح والدفع عن طريق التصريح G50، الضريبة على ارباح الشركات، الرسم على القيمة المضافة، الرسم على النشاط المهني، التصفية لرصيد الرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني، الاجور والرواتب والتعويضات¹
- القانون رقم 16-14 المؤرخ في 28 ديسمبر 2016 بشأن قانون المالية لعام 2017، المواد 34 و67 التي اقرت شهادات الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة.²
- تنص المادة 09 من قانون المالية لسنة 2021، التي عدلت المادة 75 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، والتي بمقتضاها تلزم كل شخص طبيعي او اعتباري يدفع مرتبات او اجور او تعويضات

¹ المادة 23، الجريدة الرسمية العدد 42. الصادرة في المؤرخ في 24 رجب عام 1429 الموافق لـ 27 جويلية 2008، ص08 .

² المادة 34، الجريدة الرسمية العدد 77. الصادرة في المؤرخ في 29 ربيع الاول عام 1438 الموافق لـ 29 ديسمبر 2016، ص21 .

او اتعابا او معاشات و ربيوع عمرية، ان يقدم كشفا على حامل معلوماتي او عن طرق التصريح عن بعد

على الاكثر يوم 30 افريل من كل سنة في المصلحة التي يتبع لها.¹

- تنص المادة 05 والمادة 16 من قانون المالية 2021 و224 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم

المماثلة، على الزامية اکتتاب الكترونيا كشف تلخيصي للتصريح السنوي بأرباح الاشخاص الطبيعية

والمعنوية والكشوف المرفقة.

- تنص المادة 42 التي تعدل المادة 29 من قانون الرسم على القيمة المضافة على الزامية التصريح

الالكتروني بقائمة الحسم للرسم على القيمة المضافة.

- تنص المادة 18 من قانون المالية لسنة 2021 المعدلة للمادة 176 من قانون الضرائب المباشرة، على

الزامية التصريح بالكشف على متن الكتروني يوضح المناولة بكل انواعها والمكافئات مهما كان نوعها .

- أحكام المادة 370 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة .

- أحكام المادة 68 من قانون المالية لسنة 2017.

- أحكام المادة 47 من قانون المالية لسنة 2019 المعدلة و المتممة .

- أحكام المادة 65 من قانون المالية لسنة 2020 المعدلة و المتممة.

و من اجل الزامية المكلفين على التصريح الالكتروني، فرضت المادة 21 من قانون المالية لسنة 2021 والتي

تم بموجبها احداث المادة 192 مكرر على مستوى الباب الثالث من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ما

يلي:²

- غرامة جبائية بنسبة 25% على المكلفين بالضريبة الذين لم يقدموا ضمن الآجال القانونية (20ماي)،

التصريح السنوي بأرباح للأشخاص الخاضعين على التوالي للضريبة على الدخل الاجمالي والضريبة

¹ المادة 10، الجريدة الرسمية العدد 83. الصادرة في المؤرخ في 16 جمادي الاولى عام 1442 الموافق ل 31 ديسمبر 2020، ص 05 .

² المادة 21، الجريدة الرسمية العدد 83. الصادرة في المؤرخ في 16 جمادي الاولى عام 1442 الموافق ل 31 ديسمبر 2020، ص 11 .

على ارباح الشركات، تحسب هذه الغرامة على النتيجة الجبائية المصرح بها دون ان تتعدى 1.000.000 دج، وفي حالة عجز تطبق غرامة قدرها 100.000 دج.

- تطبق على هذه الغرامة الجبائية زيادة بنسبة 35% عندما لا يكتب المكلفون بالضريبة المعنيون الكشف التلخيصي السنوي بعد انقضاء اجل ثلاثين (30) يوم، ابتداء من تاريخ استلام الاخطار الرسمي.
- كما تفرض على المكلفين المذكورين اعلاه والذين اكتتبوا كشف تلخيصيا سنويا يحتوي على بيانات مختلفة عن تلك الواردة في التصريح السنوي للنتائج و الكشوف المرفقة، غرامة جبائية بمبلغ 10.000 دج لكل بيانات غير مطابقة، دون ان تتعدى اجمالي مبلغ الغرامات المطبقة 100.000 دج

الفرع الثاني: على مستوى المكلف بالضريبة

تسمح رقمنة المكلف بالضريبة بمعرفة مختلف الأعوان الذين تجب عليهم الضريبة من جهة وكذلك معرفة كل من يقوم بالتأخر أو عدم دفع ضرائبه من جهة أخرى، وتمت رقمنة

المكلف بالضريبة في الجزائر من خلال:

أ- إنشاء الصحيفة الجبائية ورقم التعريف الجبائي: حسب المادة 43 من قانون المالية لسنة 2006:

تؤسس صحيفة جبائية تتضمن مجموع المعلومات المتعلقة بالوضعية الجبائية للمكلفين بالضريبة"، وعلى جميع الأشخاص والهيئات والإدارات المقيدون بالصحيفة الجبائية تقديم كل الوثائق أو المعلومات أو المراجع التي بحوزتهم والمتعلقة بالوضعية الجبائية للمكلفين بالضريبة إلى المديرية العامة للضرائب، حيث تقوم مصالح الإدارة الجبائية بالاطلاع على هذه الوثائق أو المعلومات أو المراجع التي تجمعها وتحللها وتعالجها قصد القيام بمهامها¹.

بالنسبة لرقم التعريف الجبائي NIF تحدد المديرية العامة للضرائب للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، فبالنسبة للأشخاص الطبيعيين المولودين بالجزائر يتم تعريفهم على أساس مستخرج شهادة الميلاد المسلمة منذ اقل من ستة

¹ المادة 49، 2006، الجريدة الرسمية العدد 59. الصادرة في المؤرخ في 07 ذو الحجة شعبان عام 1427 الموافق ل 27 سبتمبر، ص 15 .

أشهر من طرف بلدية الميلاد، أما بالنسبة للأشخاص الطبيعيين المولودين خارج الجزائر الذين اكتسبوا أو استعادوا الجنسية الجزائرية على أساس العقد الذي يحل محل شهادة الميلاد، المسلم منذ أقل من ستة أشهر، وعند استحالة الحصول على مستخرج من شهادة الميلاد، يثبت التعريف بنسخة مصادق على مطابقتها لأصل جواز السفر أو بطاقة التعريف أو بطاقة مقيم أجنبي. وفيما يخص الأشخاص المعنويين الذين يوجد مقرهم بالجزائر يتم تعريفهم على أساس النسخة الأصلية أو الصورة أو النسخة المصادق على مطابقتها لأصل عقد التأسيس الخاضع لإجراءات التسجيل وكذا رقم التسجيل إذا كانت مقيدة في السجل المركزي التجاري، وبالنسبة للأشخاص المعنويين الذين لا يوجد مقرهم بالجزائر، فيتم تعريفهم على أساس نفس الوثائق المصادق عليها من طرف العون الدبلوماسي أو القنصلي الذي يمثل الجزائر في مكان المقر.¹

يشمل رقم التعريف الجبائي خمسة عشر رقما بالنسبة للأشخاص الطبيعيين وعشرون رقما عندما يتعلق الامر بتسجيل إما شخص معنوي أو كيان إداري، إذ يختلف رقم التعريف الجبائي وفقا لفئة دافعي الضرائب، ويمنح رقم التعريف الجبائي من قبل إدارات السلطة الضريبية ويكون مدون على بطاقات ممغنطة أو على شهادات التسجيل. إن منح رقم التعريف الضريبي وطباعة البطاقات المغناطيسية في المرحلة الأولى كان خلال عام 2007، وكان يمنح للشركات الكبرى، وفي إطار تعزيز التجارة الخارجية كان إجباريا القيام بالتوطين البنكي والتخليص الجمركي على أساس رقم التعريف الجبائي، وبالتالي تم منح رقم التعريف الجبائي للأشخاص الطبيعيين والمعنويين الناشطين، بعد ذلك أصبح الحصول على رقم التعريف الجبائي إجباريا بالنسبة للمتعاملين ومقدمي العروض في مجال الصفقات العمومية، وكذا ضمن تشجيع الاستثمار بجميع أشكاله ANSEJ, ANGEM, ANDI, CNAC التالي منح رقم التعريف الجبائي وطبع البطاقة الممغنطة وشهادات التسجيل لكل من هو معني بدفع الضريبة²، حيث تم

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، نفس المرجع، ص 14.

² - www.jecreemonentreprise.dz; 14/01/2022.

تسهيل الحصول على رقم التعريف الجبائي للمكلف بالضريبة من خلال ارسال طلب الحصول على الترخيم عبر

الموقع الالكتروني للإدارة الضريبية ¹ <https://nifenligne.mfdgi.gov.dz>

ب-البطاقة الالكترونية الوطنية للغشاشين: البطاقة الوطنية لمرتكبي أعمال الغش هي قاعدة معطيات

مركزة للمعلومات المتعلقة بمرتكبي المخالفات الخطيرة للتشريعات والتنظيمات الجبائية والتجارية والجمركية

والبنكية والمالية وكذا عدم القيام بالإيداع القانوني لحسابات الشركة، وعندما ترتكب المخالفة من طرف

شخص معنوي يمتد هذا التسجيل إلى ممثليه القانونيين، يتم تزويد هذه البطاقة من طرف المصالح المؤهلة

لوزارة المكلفة بالمالية والوزارة المكلفة التجارة وبنك الجزائر ².

تتولى مصالح المديرية العامة للضرائب تنظيم و تسيير البطاقة الوطنية لمرتكبي أعمال الغش من خلال إنشاء

قاعدة معطيات مركزة للبطاقة الوطنية لمرتكبي أعمال الغش وتحيينها وإدارتها كما تقوم بحفظ المعطيات على

دعائم مغناطيسية ومادية³

يتم تسجيل في البطاقة الوطنية للغشاشين كل اشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يثبت ضلوعهم في احدى

العمليات الاتية:

- امتناع عن دفع الضرائب المفروضة.
- عمليات الغش في التصريح الجبائي الجمركي والتجاري.
- تحويل المزايا الجبائية الى جهة مغايرة.
- الغش في العمليات المالية والبنكية.
- التخلف عن الاشهار القانوني.
- الاضرار باقتصاد الوطني.

¹ <https://nifenligne.mfdgi.gov.dz>

² Décret exécutif N°13-84 du 06 février 2013 fixant les modalités d'organisation et de gestion du fichier national des fraudeurs, journal officiel N° 09 , 10 février 2013

³ www.commerce.gov.dz; 14/02/2022

- الاضرار بصحة المستهلك.

ت-مزايا التصريح الجبائي الالكتروني بالنسبة للمكلفين بالضريبة: تعتبر بوابة التصريح الالكتروني حلا

يسمح للمكلفين بالضريبة بما يلي:¹

- اجراء العمليات من المقر مع المديرية العامة للضرائب وتجنب التنقلات من اجل تقديم التصريحات الجبائية.

- الولوج الى الإدارة الجبائية 24/24 ساعة خلال كامل أيام الأسبوع.

- تزويد المكلف بالضريبة بالمعلومات حول رزمة الجبائية المعينة مع التزاماته الجبائية.

- الاطلاع على دينه الجبائي

- هو نظام سهل التطبيق ومجاني.

- هو نظام مؤمن.

- يمكن من متابعة كل العمليات التي تمت بين المكلف وإدارة الضرائب.

- يحتوي على برنامج الى لحساب معدلات الضرائب والرسوم فهو يقلل بذلك من الأخطاء في حساب

المعدلات والحقوق.

المطلب الثالث : انعكاسات الرقمنة على القطاع الضريبي الجزائري

ان الاهتمام المتزايد بتكنولوجيا المعلومات و الاتصال يظهر جليا في مختلف النشاطات و القطاعات في الجزائر

سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية و غيرها ، مما يلفت الانتباه في هذا الاطار هو تبني مشروع الادارة الإلكترونية

في العديد من المصالح و المديريات و الوزارات ، و قد كانت المديريات الضريبية وبالأخص مراكز الضرائب من

السباقين في ذلك ، أين وضعت استراتيجية واضحة المعالم بغية عصرنه قطاعها و مختلف خدماتها و أنشطتها

¹ لبنى حمود، أثر تطبيق نظام التصريح الجبائي الالكتروني على الرقابة الجبائية الشكلية، مذكرة ماستر، قسم علوم المالية والمحاسبة، جامعة محمد

الصادق بن يحي، جيجل 2021/2020 ص 15.

، و هي اليوم تعمل على زيادة تعزيز الالتزام الضريبي الطوعي والتصريح الجبائي السليم و كشف الغفلات و ردع عدم الالتزام و الغش و التهرب .

و ترمي إدارة الضرائب من وراء العصرية إلى زيادة فعالية التسيير من خلال تحقيق الأهداف التالية¹:

1- رفع المردودية المالية: تقدر نسبة الارادات العادية في بلادنا في المتوسط 12.5 % من الناتج الداخلي

الخام ، و مع تطبيق برنامج العصرية و الرقمنة و كذا المتابعة الجيدة لملفات المكلفين بالضريبة من المنتظر أن ترفع سنويا نسبة المردودية المالية للضريبة ما بين 1.5 % و 2 % من الناتج الداخلي الخام حتى تصل إلى معدلات مقبولة مقارنة ببعض الدول ذات نفس الاهمية من حيث النشاط الاقتصادي و التي تتراوح معدلات حصيلتها الضريبية ما بين 25 % و 30 % من الناتج الداخلي الخام.

2- محاربة ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي: تعتبر من اهم أهداف عملية العصرية حيث انتقال عملية تسيير الملفات الجبائية من نظام الضرائب المتعددة إلى نظام التسيير حسب الفئات وكذا ادخال الطرق بالأساليب الحديثة في التنظيم من شأنه أن يسمح بالتحكم في تسيير ملفات المكلفين الاكثر اهمية، باعتبار أن الطاقات الجبائية تتركز في عدد محدود من المؤسسات الكبرى، وهذا ما يسمح بالمتابعة الدقيقة لتصريحات الخاضعين للضريبة ومراجعتها دوريا في ملف جبائي وحيد وسد الثغرات أمام محاولات الغش والتهرب الضريبي ومن تم تحسين مردودية الحصيلة الضريبية.

3- تدنية تكاليف التسيير وزيادة رضا المكلفين: تهدف المديرية العامة للضرائب من وراء تطبيق برنامج

العصرية وادخال أنظمة الادارة الالكترونية الى

احداث تغيير جذري وشامل في محتوى الادارة التقليدية، لتحقيق اهدافها الاستراتيجية العامة بكفاءة عالية و بتكلفة أقل من خلال استخدام الامكانيات الهائلة والمتقدمة للتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال.

¹ كميلية بوكرة، انعكاسات الرقمنة على التحصيل الضريبي في الجزائر 2006-2022، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 31، المجلد 19 السنة

4- رقمنة الإدارة الضريبية: في هذا الإطار باشرت الإدارة الضريبية إصلاحات جوهرية ترمي إلى التحول

من أسلوب التسيير التقليدي إلى أسلوب التسيير الإلكتروني وتمثلت الإجراءات المتبعة للوصول إلى إدارة

إلكترونية على وجه الخصوص فيما يلي:¹

- تعميم تقنية الربط عن بعد بالإنترنت بين مصالح الإدارة الجبائية لتعزيز التعاون والتنسيق هذه المصالح

وسهولة الوصول إلى المعلومات الضرورية من طرف مصالح الإدارة الجبائية كل حسب اختصاصه.

- انشاء موقع إلكتروني للمديرية العامة للضرائب وهو بمثابة نافذة للمعلومات الجبائية من منشورات جبائية،

تصريحات جبائية، قوانين مجالات..... إلخ وللتفاعل مع مستخدمي الأنترنت ونقل انشغالاتهم.

- اعتماد تقنية جديدة للحصول على التعريف الجبائي عن طريق إرسال طلب التقييم من طرف المكلف

بالضريبة عبر البريد الإلكتروني للإدارة الضريبية مما يسهل على المكلف بالضريبة سرعة التعرف

والحصول على هذا الرقم عن طريق الموقع الإلكتروني.

- وضع نظام التصريح عن بعد في سياق الإدارة الرقمية لخدمة المكلفين بالضريبة كخطوة تجريبية بالنسبة

للمؤسسات والشركات التابعة لمديرية كبريات المؤسسات حيث سمحت للمكلفين بالضريبة إمكانية اکتتاب

تصريحاتهم الجبائية عن طريق الأنترنت عبر موقع جبايتك الذي احدث ل هذا الغرض.

- اعتماد طريقة الحصول على المستخرج الضريبي باستعمال تقنية الأنترنت أو ما يعرف بالمستخرج

الضريبي الإلكتروني، فيكفي أن يقوم المكلف بالضريبة بإدخال المعلومات والبيانات الخاصة به على

الموقع الإلكتروني للإدارة الضريبية للحصول على المستخرج الضريبي الخاص به، ويهدف المشرع من

وراء ذلك إلى إضفاء الطابع الغير مادي لمستخرج الجدول الضريبي.

¹ قوادي محمد، رقمنة النظام الضريبي ودوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 06 / العدد: 02

- التحول التدريجي نحو إرساء قواعد الفحص الضريبي الإلكتروني في إطار الاستراتيجية الجديدة للفحص التي تسعى السلطات إلى تجسيدها لتطوير اليات الفحص وتكييفه مع الرهانات الجديدة المتمثلة في التجارة الإلكترونية واعتماد العديد من الشركات والمؤسسات لنظام المحاسبة والفوترة الإلكترونية.

خلاصة الفصل الاول:

يجدر بنا أن نؤكد على أن المنظومة الادارية الجزائرية في حاجة كبيرة إلى تغيير جذري لوضعيتها في التسيير وأن هناك ضرورة لتحديد الإستراتيجية الملائمة لتطورها و وضع مخطط علمي و واقعي يهدف لوضع نهاية للتخلف الإداري و جعل إدارة الغد أكثر تكيفا وحادثة مع التطور العلمي والتكنولوجي ومع متطلبات النظام الاقتصادي و الاجتماعي وحتى السياسي الحالي والمستقبلي للجزائر.

ومن خلال التصريحات والإجراءات والمشاريع المتخذة من طرف الدولة الجزائرية حول ضرورة عصنة الإدارة العمومية عموما و الإدارة الجبائية خصوصا، و جعلها تواكب التطورات العالمية في مجال الإدارة الفعالة، نرى أن الإدارة العمومية الجزائرية، ربما تسيير في الاتجاه الصحيح نحو الرقمنة والعصنة والتحول إلى ما هو أفضل وأحسن.

الفصل الثاني: دراسة حالة مركز الضرائب بباب الزوار

تمهيد الفصل الثاني:

إن مركز الضرائب النموذجي بباب الزوار يعتبر من الهياكل المستحدثة والعصرية للإدارة الضريبية يقع وسط مدينة باب الزوار التابع إداريا إلى مديرية الضرائب الجزائر شرق و إقليميا إلى الجزائر العاصمة وباعتباره أول مركز ضرائب تم افتتاحه للجمهور من بين 56 مركز ضرائب على المستوى الوطني، فمن خلال تجسيدنا للجانب النظري و إسقاطه على أرض الواقع ، ضمن هيكل من الهياكل الجبائية العصرية، قمنا بدراسة حالة هذا المركز الضريبي من جميع النواحي التي تشملها الدراسة وقسمنا دراستنا التطبيقية إلى بحثين، يتضمن المبحث الأول: التعريف بالمركز، الاختصاص الإقليمي، إلى صلاحيات وتنظيم المركز وكذلك قمنا بدراسة شاملة لكافة المصالح المتواجدة به، و من خلال المبحث الثاني تطرقنا لموضوع عصنة الإدارة الضريبية من خلال التركيز على هذا المركز حيث تناولنا اثر الرقمنة في تطوير مركز الضرائب و تحسين الالتزام الضريبي لدي المكلفين بالضريبة.

و في إطار الإصلاح الهيكلي الذي قامت به المديرية العامة للضرائب شكل افتتاح مركز الضرائب النموذجي لباب الزوار أول مرحلة رئيسية يتم تخطيطها في إطار هذا المشروع الطموح، حيث تم تجميع المهام التي تقوم بها المفتشيات و قباضات الضرائب إلى مهمة واحدة متعددة الاختصاصات و ذلك بهدف تقريب الإدارة من المكلف بالضريبة و تبسيط تسيير مختلف الضرائب و الرسوم.

المبحث الأول: تنظيم ومهام مركز الضرائب لباب الزوار

مركز الضرائب لباب الزوار هو مركز تسيير موحد يجمع ، تحت إشراف رئيس المركز كل مهام التسيير و التحصيل و المراقبة و المنازعات التي تتكفل بها حاليا المفتشيات والقباضات و مديريات الضرائب الولائية. بهذا الصدد، يشكل مركز الضرائب المحاور الجبائي الوحيد للمكلفين بالضريبة التابعين لمجال إختصاصه.

المطلب الأول: تقديم و عرض عام لمركز الضرائب باب الزوار

سنتناول في هذا المبحث عرضا وصفيا لمركز الضرائب من خلال تقديم وعرض هيكله وأهم مصالحه، كما سنتطرق إلى مختلف النشاطات التي يقوم بها.

1- التعريف بمركز الضرائب باب الزوار:

أنشئ مركز الضرائب بباب الزوار بموجب قانون المالية لسنة 2003 وتتمثل مهمتها في تسيير المكلفين بالضريبة والذين تتجاوز رقم أعمالهم 8.000.000 دج وتضم هذه المراكز 05 مصالح منها: 03 رئيسية تضم كل منها 04 مكاتب وقباضة تضم 03 مصالح في مصلحة الصندوق، المتابعات المحاسبية

ويتكون مركز الضرائب مما يلي:

أ- المصلحة الرئيسية لتسيير الملفات.

ب- المصلحة الرئيسية للمراقبة و البحث.

ت- مصلحة الرئيسية المنازعات.

ث- مصلحة الاستقبال.

ج- مصلحة الإعلام الآلي.

ح- القباضة.¹

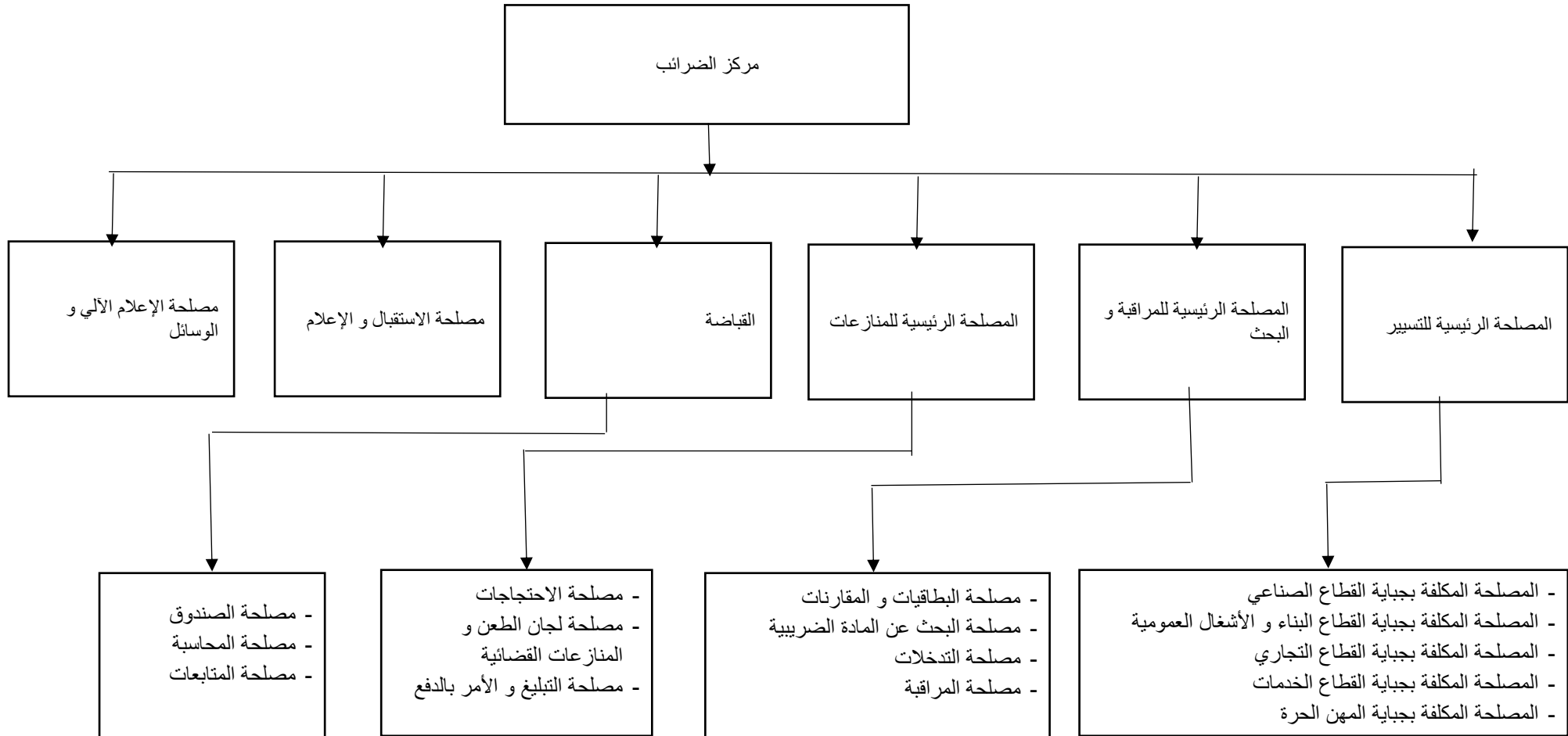
¹ مركز الضرائب باب الزوار

الهيكل التنظيمي للمديرية العامة لضرائب باب الزوار

يعتبر الهيكل التنظيمي صورة التنظيم الداخلي لأية مؤسسة، ومن أجل معرفة التنظيم لمديرية الضرائب

بباب الزوار وجب علينا عرض هيكلها التنظيمي وتموضع الوظائف والمصالح في:

الشكل رقم 06: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب



المصدر: بالاعتماد على المادة 21 من المرسوم التنفيذي رقم 327/06 المؤرخ في 2006/09/18

1- المصلحة الرئيسية للتسيير:

تكلف بالتكفل بالملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة التابعين لمركز الضرائب في مجال الوعاء، و المراقبة الجبائية و الدراسة الأولية للاحتجاجات، المصادقة على الجداول و سندات الإيرادات و تقديمها لرئيس المركز للموافقة عليها، بصفته وكيلا مفوضا للمدير الولائي للضرائب، اقتراح تسجيل المكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات أو المراجعة و المحاسبة، إعداد تقارير دورية و تجميع الإحصائيات وإعداد مخططات العمل و تنظيم الأشغال مع المصالح الأخرى مع الحرص على انسجامها.

كما تضم هذه المصلحة الرئيسية خمس 5 مصالح و هي:

أ- المصلحة المكلفة بجباية القطاع الصناعي.

ب- المصلحة المكلفة بجباية قطاع البناء و الأشغال العمومية.

ت- المصلحة المكلفة بجباية القطاع التجاري.

ث- المصلحة المكلفة بجباية قطاع الخدمات.

ج- المصلحة المكلفة بجباية المهن الحرة.

الجدول رقم 01: يبين عدد الملفات المسيرة من طرف المصلحة الرئيسية للتسيير

عدد الملفات المسيرة	المصلحة
1600	المصلحة المكلفة بجباية القطاع الصناعي
960	المصلحة المكلفة بجباية قطاع البناء و الأشغال العمومية
1981	المصلحة المكلفة بجباية القطاع التجاري
1200	المصلحة المكلفة بجباية قطاع الخدمات
76	المصلحة المكلفة بجباية المهن الحرة

المصدر إحصائيات مركز الضرائب باب الزوار

2- المصلحة الرئيسية للمراقبة و البحث:

تكلف بإنجاز إجراءات البحث عن المعلومة الجبائية و معالجتها و تخزينها و توزيعها من اجل استغلالها، اقتراح عمليات مراقبة و انجازها ، بعنوان المراجعات في عين المكان و المراقبة على أساس المستندات لتصريحات المكلفين بالضريبة التابعين لمراكز الضرائب، مع إعداد جداول إحصائية و حواصل تقييمية دورية¹، كما تضم هذه المصلحة الرئيسية أربع 4 مصالح وهي :

أ- مصلحة البطاقات و المقارنات:

تكلف بتشكيل و تسيير فهرس المصادر المحلية للإعلام و الاستعلام الخاصة بوعاء الضريبة و كذا مراقبتها و تحصيلها، مركزة المعطيات التي تجمعها المصالح المعنية، و تخزينها و استردادها من اجل استغلالها، التكفل بطلبات تعريف المكلفين بالضريبة.

ب- مصلحة البحث عن المادة الضريبية :

تعمل في شكل فرق، و تكلف لاسيما، بإعداد برنامج دوري للبحث عن المعلومة الجبائية بعنوان تنفيذ حق الاطلاع، اقتراح تسجيل مكلفين بالضريبة للمراقبة على أساس المستندات و في عين المكان انطلاقا من المعلومات و الاستعلامات المجمعة.

ت- مصلحة التدخلات :

التي تعمل في شكل فرق، و تكلف ببرمجة و انجاز التدخلات بعنوان تنفيذ الحق في التحقيق وحق الزيارة و المراقبة عند المرور و كذا إنجاز في عين المكان لكل المعايينات الضرورية لوعاء الضريبة و مراقبتها و تحصيلها، اقتراح مكلفين بالضريبة لمراجعة محاسبتهم أو للمراقبة على أساس المستندات انطلاقا من المعلومات و الاستعلامات المجمعة.

¹ المرسوم التنفيذي رقم 06/327 المؤرخ في 25 شعبان عام 1427 الموافق ل 18 سبتمبر 2006، الجريدة الرسمية العدد 59. الصادرة في 24-09-2006
ص 06 .

ث- مصلحة المراقبة:

التي تعمل في شكل فرق وتكلف بإنجاز برامج المراقبة على أساس المستندات وفي عين المكان، إعداد وضعيات إحصائيات دورية تتعلق بوضعية إنجاز برامج المراقبة مع تقييم مردودها.

3- المصلحة الرئيسية للمنازعات:

تكلف بدراسة كل طعن نزاعي أو إعفائي يوجه لمركز الضرائب و ناتج عن فرض ضرائب أو زيادات أو غرامات أو عقوبات قررها المركز، و كذا طلبات استرجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة، متابعة القضايا النزاعية المقدمة إلى الهيئات القضائية، كما تضم هذه المصلحة الرئيسية ثلاث 3 مصالح هي:

أ- مصلحة الاحتجاجات:

تكلف بدراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى إلغاء أو تخفيض فرض ضرائب أو الزيادات و العقوبات المحتج عليها، أو استرجاع الضرائب و الرسوم و الحقوق المدفوعة اثر تصريحات مكتتبة أو مدفوعات تلقائية أو مقتطعة من المصدر، دراسة طلبات تتعلق بإرجاع الاقتطاعات الرسم على القيمة المضافة، دراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى الاحتجاج على أعمال المتابعة أو الإجراءات المتعلقة بها او المطالبة¹ بالأشياء المحجوزة وكذا معالجة منازعات التحصيل.

ب- مصلحة لجان الطعن والمنازعات القضائية :

تعمل على دراسة الطعون التابعة لاختصاص لجان طعن الضرائب المباشرة والرسم على القيمة المضافة أو اختصاص لجان الطعن الاعفائي وكذا المتابعة بالاتصال مع المصلحة المعنية في المديرية الولائية للضرائب، للطعون وللشكاوى المقدمة للهيئات القضائية.

¹لمرسوم التنفيذي رقم 06/327 المؤرخ في 25 شعبان عام 1427 الموافق ل 18 سبتمبر 2006، الجريدة الرسمية العدد 59. الصادرة في 24-09-2006
ص 06 .

ت- مصلحة التبليغ والأمر بالدفع :

تكلف بتبليغ القرارات المتخذة بعنوان مختلف الطعون إلى المكلفين بالضريبة وإلى المصالح المعنية، الأمر بصرف الإلغاءات والتخفيضات المقررة مع إعداد الشهادات المتعلقة بها، من جهة و إعداد منتجات الإحصائية الدورية المتعمقة بمعالجة المنازعات وتبليغها للمصالح المعنية.

4- القباضة:

تكلف بالتكفل بالتسديدات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة بعنوان التسديدات التلقائية أو الجداول العامة أو الفردية التي تصدر في حقهم و كذا متابعة وضعيتهم في مجال التحصيل، تنفيذ التدابير المنصوص عليها في التشريع و التنظيم الساري المفعول و المتعلقة بالتحصيل الجبري للضريبة، مثل محاسبة المطابقة لقواعد المحاسبة العامة و تقديم حسابات التسيير المعدة إلى مجلس المحاسبة.

كما تضم القباضة ثلاث 3 مصالح، هي:

أ- مصلحة الصندوق

ب- مصلحة المحاسبة

ت- مصلحة المتابعات، كما تنظم مصلحة المتابعات في شكل فرق

5- مصلحة الاستقبال و الإعلام:

تحت سلطة رئيس المركز، وتكلف بتنظيم استقبال المكلفين بالضريبة و إعلامهم، نشر المعلومات حول حقوقهم وواجباتهم الجبائية الخاصة بالمكلفين بالضريبة التابعين لاختصاص مركز الضرائب.

6- مصلحة الإعلام الآلي و الوسائل:

تكلف باستغلال التطبيقات المعلوماتية و تأمينها و كذا تسيير التأهيلات و رخص الدخول الموافقة لها، إحصاء حاجيات المصالح من عتاد و لوازم أخرى و كذا التكفل بصيانة التجهيزات، الإشراف على المهام المتصلة بالنظافة وأمن المقرات¹.

المطلب الثاني: مجال اختصاص مركز الضرائب لباب الزوار:

يتشكل مجال اختصاص مركز الضرائب لباب الزوار من الأشخاص الطبيعية والأشخاص المعنوية الذين لا يدخلون ضمن مجال اختصاص مديرية كبريات المؤسسات ولا ضمن المراكز الجوارية للضرائب ويكون رقم أعمالهم يفوق ثلاثين مليون دينار جزائري ويقل عن مئتا مليون دج.

1- الأشخاص التابعون لمراكز الضرائب:

الأشخاص التابعون لمجال اختصاص مراكز الضرائب هي:

أ- المؤسسات الفردية الخاضعة لنظام الضريبي الحقيقي والذي رقم أعمالها السنوي يفوق ثمانية مليون دينار

جزائري 8.000.000 دج

ب- الشركات الغير المسيرة من طرف مديرية كبريات المؤسسات و التي رقم أعمالها السنوي يفوق ثمانية مليون

دينار جزائري 8.000.000 دج

ت- المؤسسات الفردية الخاضعة IFU و التي تختار الخضوع للضريبة حسب النظام الحقيقي.

2- الضرائب والرسوم المستحقة:

من مهام مركز الضرائب تحديد الوعاء الضريبي، التحصيل و مراقبة الضرائب الخاصة بالمؤسسات التابعة لمجال اختصاصها و المتمثل في:

¹ المرسوم التنفيذي رقم 06/327 المؤرخ في 25 شعبان عام 1427 الموافق ل 18 سبتمبر 2006، الجريدة الرسمية العدد 59. الصادرة في 24-09-2006
ص 06 .

أ- الضريبة على الدخل الإجمالي، فئة الأرباح المهنية IRG /CBP

ب- الضريبة على أرباح الشركات IBS

ت- الرسم على القيمة المضافة TVA

ث- الرسم الداخلي على استهلاك TIC

ج- رسم المرور DC

ح- الرسم على النشاط المهني TAP

خ- الاقتطاعات من المصدر المستحقة على الرواتب، الأجور والعلاوات

د- الاقتطاعات من المصدر المستحقة على توزيع أرباح الأسهم على الشركاء

ذ- حقوق الطابع DT

بإمكان المكلفون بالضريبة الخاضعين للنظام المبسط اختيار نظام الإخضاع حسب النظام الحقيقي عندما يمسون محاسبة مثبتة، مطابقة لنصوص المواد 9 و 10 من القانون التجاري يتم تجديد هذا الاختيار بطريقة صريحة.

المطلب الثالث: الأداء و نوعية الخدمة المقدمة للمكلفين بالضريبة التابعين للمركز

يتكفل مركز الضرائب بمهام التسيير، الرقابة، المنازعات، التحصيل واستقبال المكلفين بالضريبة التابعين لمجال اختصاصه وتتمثل هذه المهام فيما يلي:

1- استقبال منظم وعصري:

قصد تسهيل تنظيم المواعيد مع إشارات مصالح مركز الضرائب يتم وضع مخطط دوري يبين من جهة قائمة الإطارات المكلفين باستقبال طوال فترة محددة ومن جهة أخرى الأيام و مواقيت الاستقبال، و الذي يتم إرساله عن طريق الشبكة المعلوماتية إلى مصلحة الاستقبال من أجل استغلاله في تحديد المواعيد.

كما يمكن هذا التنظيم مسبقا من التعرف على هوية الإطار المكلف بالاستقبال والذي يجب أن يكون تابعا للمصلحة المكلفة بتسيير الملف الجبائي.

2- تحسين الخدمات التي يتلقاها متعاملي الإدارة الجبائية:

إن تجميع المهام الجبائية الأساسية الإعلام وخدمات التسيير والمراقبة التحصيل والمنازعات تحت سلطة مركز الضرائب يعد في ذاته عامل عصرنة ، بالإضافة إلى تبسيط الإجراءات الإدارية ، وهو ما سهل العلاقة بين الإدارة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أن مركز الضرائب بصفتها المحاور الوحيد لهذا الصنف من المكلفين ، سيتمكن من ضمان تطبيق التشريع الجبائي على متعاملين متحمسين للخلافات حول تفسير التشريع الجبائي والخلافات الناجمة عن التشتت الجغرافي الحالي للمفتشيات، وتركيز تسيير الملفات المعقدة في مكان واحد ، فإن مركز الضرائب يساهم بشكل كبير في تحسين كفاءات الأعوان العاملين فيه

3- تحديث الإجراءات:

إن إنشاء مراكز الضرائب هي الخطوة الثانية نحوى عصرنة المديرية العامة للضرائب ، وتتجسد هذه العصرنة في تنظيم جديد للمهام الجبائية وفي تبسيط الإجراءات ، بحيث ان مركز الضرائب يمثل موقعا نموذجيا لتطوير المناهج والتطبيقات الجديدة.

المبحث الثاني: دراسة الرقمنة في مركز الضرائب باب الزوار

دراسة الرقمنة في مركز الضرائب باب الزوار تشير عمومًا إلى عملية تحويل أنظمة وعمليات المركز من الأساليب التقليدية إلى التقنيات الرقمية و يهدف ذلك إلى تحسين كفاءة العمل وتقديم خدمات أفضل للمكلفين.

المطلب الأول: تقديم عام لنظام المعلومات الجبائي الالكتروني جبايتك

1_ مشروع بوابة جبايتك¹:

أقرت المديرية العامة للضرائب نظام معلوماتي وفق دفتر شروط مؤشر بتاريخ 12 نوفمبر 2007 من طرف اللجنة الوطنية للصفقات تحت التأشيرة رقم 319 / 2007، يرتكز على تقسيم المشروع على ست ورشات وتنفيذها على 23 حصة والتي تنطلق من مرحلة التأطير إلى مرحلة الصيانة، ويتم تطبيقه عبر مرحلتين في البداية يكون مؤقت السداسي الأول 2007 على مستوى مديرية كبريات المؤسسات، ومراكز ضرائب تجريبية، وعند الاقتضاء في المواقع الأخرى المستلمة. قبل نشر النظام الدائم في 2009.

علما أن المناقصة الوطنية والدولية المحدودة رقم 010 / 2007 المعلن عنها بتاريخ 01 ديسمبر 2007 أفضت إلى اختيار الشريك الأجنبي I.S والذي هو ملزم في إطار الصفقة المؤرخة في 06 أكتوبر 2009 بتوفير ووضع حيز الخدمة نظام معلومات جبائي بمبلغ إجمالي قدره 3.246.666.071 دج مع احتساب كل الرسوم، منها ما قيمته 24.419.731,50 أورو قابلة للتحويل.

تم توقيف الخدمات من قبل رئيس المشروع بتاريخ 12 جويلية 2011، إلى غاية 29 جانفي 2013 أي بعد توقف دام 18 شهر و 11 يوم باستنفاد آجال التعاقد بنسبة 80% وهو ما يعتبر تأخر أثر بشكل كبير على الآجال المتوقعة، وعليه تم إجراء بعض التعديلات على الصفقة الأصلية بدون أثر مالي عن طريق أربعة ملاحق في سنتي 2013 و 2014 ومنه تم رفع أجل الصفقة 06 سنوات و 06 أشهر. (مجلس المحاسبة، 2014)

¹ مقدمي احمد، الملتقى الدولي للاقتصاد الرقمي الطبعة الأولى حول: الرقمنة والتحول الاقتصادي في ظل فيروس كوفيد 19، جامعة الجزائر 2021، ص

قامت الإدارة الجبائية منذ جويلية 2013 بتوسيع نطاق استعمال الإجراءات الإدارية الإلكترونية عبر بوابة "جبايتك" من أجل الإتاحة للمؤسسات التابعة لمديرية كبريات المؤسسات باكتتاب تصريحاتهم الجبائية بصفة طوعية وليس إجبارية، من خلال وضع على الموقع التصريحات الجبائية القابلة للتحميل تسمح بمعرفة الوضعية الجبائية للكلفين دون التنقل إلى المصالح الجبائية.

يعتبر نظام جبايتك البوابة الجديدة لإدارة الضرائب الجزائرية، وهي أول تجربة لإجراء الأعمال المصممة عن بعد لتسهيل الرسوم الضريبية وتبسيطها، خاصة خدمات التصريح ودفع الضرائب والرسوم عن بعد، ويعتمد الدفع المرتبط على التحويل عن طريق الجهاز المصرفي للدفع الجماعي أو الدفع عن بعد عبر البوابة الإلكترونية للخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك .

تمت مراسيم إطلاق بوابة "جبايتك" يوم الأحد 18 ديسمبر 2016 بمقر وزارة المالية برئاسة وزير المالية الوزير المنتدب لدى وزير المالية المكلف بالاقتصاد الرقمي وعصرنة الأنظمة المالية، وبحضور وزير البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومحافظ بنك الجزائر، واستهدفت المكلفين بالضريبة التابعين لمديرية كبريات المؤسسات لتسهيل واجبه الجبائي بتمكينهم من التصريح والدفع عبر بوابة جبايتك.

2_ مؤشرات الموقع الإلكتروني للإدارة الضريبية:

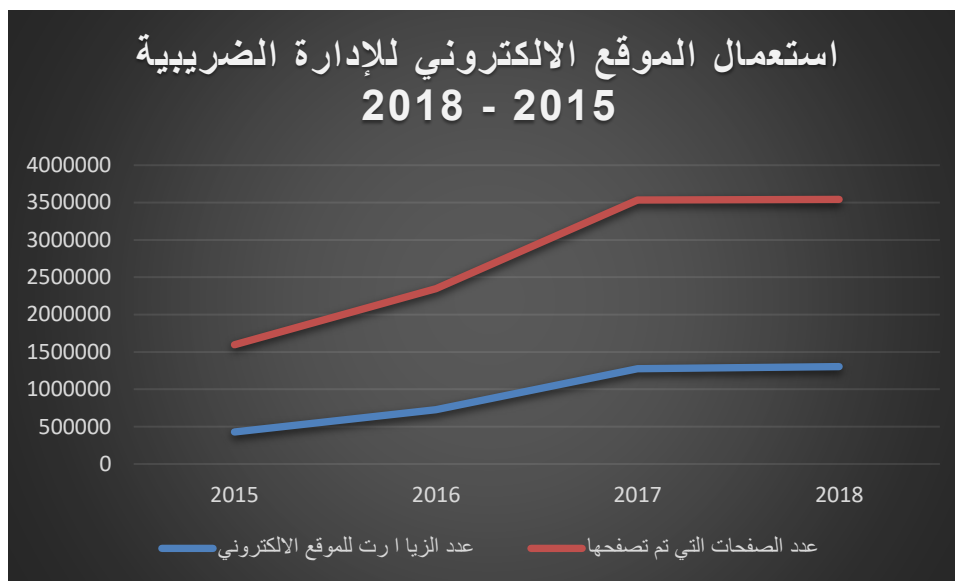
ساهم تطور تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و ربط الإدارة الضريبية بتقنية الإعلام الآلي و الانترنت بإحداث موقع الإلكتروني لإدارة الضرائب، حيث يسمح هذا الموقع بتقديم كافة المعلومات الجبائية للمكلفين بالضريبة من قوانين جبائية، قوانين المالية.

الجدول رقم 02 : إحصائيات سنوية لاستعمال الموقع الإلكتروني للإدارة الضريبية 2015 - 2018

المؤشر	2015	2016	2017	2018
عدد الزيارات للموقع الإلكتروني	428366	728279	1274206	1303824
عدد الصفحات التي تم تصفحها	1596471	2346234	3532707	3542373

المصدر : بناء على المعلومات المحصل عليها من المصلحة القباضة لمركز الضرائب باب الزوار

الشكل رقم 07 : منحني بياني لتطور لاستعمال الموقع الالكتروني للإدارة الضريبية 2015 - 2018



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول

3_مزايا البوابة الالكترونية JIBAYA'TIC

بهدف التنويع وعصرنة طرق التصريح ودفع الضرائب والرسوم، تتسم بوابة جبايتك بعدة مزايا، تتمثل فيما يلي:

- مجاني وسهل الوصول اليه باستخدام بديهي.
- امن مع اقصى قدر من إمكانية الوصول والتوافر.
- سهل الاستخدام ، وفقا للقواعد الضريبية المحدثة، والتي تحمي من أخطاء الحساب والخطأ المتأصل في الاجراء الورقي .
- جميع تبادلات دافعي الضرائب متاحة ويمكن الوصول اليها في مساحته الخاصة .
- إمكانية تتبع ومراقبة افضل للمبادلات مع إدارة الضرائب، وذلك بفضل المراقبة الدقيقة للإعلانات المرسله.
- يوفر لوحة تحكم للعمليات المنفذة.

وعليه يمكن ذكر بعض الفروقات ما بين التصريح التقليدي و التصريح الالكتروني عبر بوابة جبايتك في الجدول

التالي:

الجدول رقم 02 : الفرق بين التصريح اليدوي و الالكتروني

بعد جبايتك	قبل جبايتك
- تصريح الكتروني يتم بالوصول إلى بوابة الإعلان عبر الإنترنت	- تصريح يدوي كتابي
- المكلف له اسم مستخدم الكتروني يتيح له مراقبة جميع تصريحاته من خلال البوابة الالكترونية للموقع	- المكلف بالضريبة ينتقل الى مصلحة الضرائب لدفع التصريح
- حفظ التصريح عبر الإنترنت	- طريقة الدفع نقدا او شيك بنكي فقط
- امكانية الدفع تكون عن طريق الدفع الالكتروني E-PAIMENT بواسطة بطاقة الدفع الذكية البنكية لم تفعل بشكل كبير	- الحفظ يكون عن طريق الأرشيف في مصلحة الضرائب الخاصة بكل مكلف
- التصريح من أي مكان عبر الهاتف او اللوح الالكتروني او الحاسوب النقال في اي وقت 24/24 من خلال الموقع الالكتروني	- المكلف يصرح في مكان الوعاء الخاضع له (المفتشية الولائية التابع لها)

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول

المطلب الثاني: اليات التصريح والدفع الالكتروني

في هذا المطلب سنتطرق الى مختلف عناصر التصريح بدا من طريقة الدخول الى كيفية الدفع عبر بوابة الدفع الالكتروني

1. تسجيل الدخول موقع جبايتك:

نقوم بزيارة موقع جبايتك الرسمي [/https://jibayatic.mfdgi.gov.dz](https://jibayatic.mfdgi.gov.dz) ونسجل الدخول إلى الحساب الشخصي باستخدام كلمة المرور المقدمة من قبل مركز الضرائب .

الشكل 08 : بوابة تسجيل الدخول باسم المستخدم و الرقم السري

المصدر: <https://jibayatic.mfdgi.gov.dz//Logon>

2. الدخول للتصريح بالضريبة:

بعد الدخول الى البوابة باستخدام رمز المستخدم و الرقم السري يمكن للمكلف بالضريبة معرفة كل الخدمات المقدمة في البوابة و الواجبات التصريحية سواء كانت شهرية او سنوية من خلال ايقونة obligat depot

decl للقيام بالتصريحات المطلوبة

الشكل 08 : بوابة الاعلان الالكتروني للمستخدم



المصدر : البوابة الالكترونية "جبا يتك"

3_الضرائب الواجبة التصريح بها:

لتسجيل إقرار بالالتزامات الضريبية ، توجد عدة خطوات:

نختار في الصفحة الرئيسية، نافذة OBLIGAT إيداع DECL

سيتم عرض قائمة بجميع الالتزامات الضريبية التي يخضع لها المكلف بالضريبة /IRG/TVA/TAP/ تتم عملية

التصريح الشهري بشكل بسيط حيث يقوم المكلف بالتصريح بكل ضريبة على حدى بعد اختيار خط الضريبة

المراد التصريح بها يتم اعلام المكلف باخر اجل للقيام بعملية التصريح الالكتروني لكل نوع من أنواع الضرائب

الواجبة التصريح

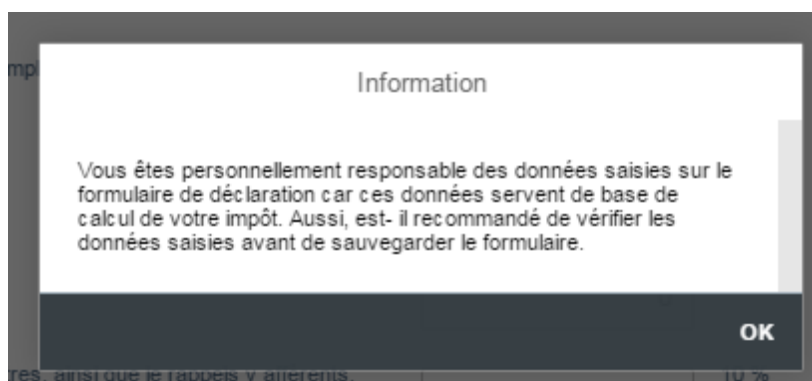
الشكل 09 : قائمة بجميع الالتزامات الضريبية التي تخضع لها

TAP: Régime général	Septembre 2017	1 sept. 2017	30 sept. 2017	Taxe sur activ professionnelle	20 oct. 2017	>
TAP: Régime général	Octobre 2017	1 oct. 2017	31 oct. 2017	Taxe sur activ professionnelle	20 nov. 2017	>
TAP: Régime général	Novembre 2017	1 nov. 2017	30 nov. 2017	Taxe sur activ professionnelle	20 déc. 2017	>
TAP: Régime général	Décembre 2017	1 déc. 2017	31 déc. 2017	Taxe sur activ professionnelle	20 janv. 2018	>
TVA: Régime général	Mars 2016	1 mars 2016	31 mars 2016	Taxe sur la valeur ajoutée	20 avr. 2016	Double click >
TVA: Régime général	Avril 2016	1 avr. 2016	30 avr. 2016	Taxe sur la valeur ajoutée	20 mai 2016	>
TVA: Régime général	Juillet 2016	1 juil. 2016	31 juil. 2016	Taxe sur la valeur ajoutée	20 août 2016	>
TVA: Régime général	Août 2016	1 août 2016	31 août 2016	Taxe sur la valeur ajoutée	20 sept. 2016	>
TVA: Régime général	Septembre 2016	1 sept. 2016	30 sept. 2016	Taxe sur la valeur ajoutée	20 oct. 2016	>
TVA: Régime général	Octobre 2016	1 oct. 2016	31 oct. 2016	Taxe sur la valeur ajoutée	20 nov. 2016	>
TVA: Régime général	Novembre 2016	1 nov. 2016	30 nov. 2016	Taxe sur la valeur	20 déc. 2016	>

المصدر: البوابة الالكترونية "جبايتك"

ملاحظة و تحذير قبل إدخال البيانات، سيشير النظام إلى تنبيه لتذكيرك بعدم مسؤولية DGI حيث يجب الضغط على "موافق" لبدء ملء النموذج.

الشكل 10 رسالة تنبيه بعدم المسؤولية عند ادخال البيانات



المصدر: البوابة الالكترونية "جبايتك"

نقوم بادخال بيانات النموذج لحفظ الإقرار المقابل لهذه الضريبة وهذه الفترة.

الشكل 11 : نموذج لملئ الحقوق

C2A60-Opérations intragroupe

C2A70-Exportation

Opérations de production de biens / Autres

Total à Payer

Distribution du montant déclaré de TAP

Code Wilaya	Localité	Montant TAP	Clé de devise	Pourcentage
15A	1501	83436	DZD	1.5%-2%
10A	1013	47269	DZD	1.5%-2%
16A	1627	128228	DZD	1.5%-2%
16A	1623	54251	DZD	1.5%-2%
35A	3528	253788	DZD	1.5%-2%

المصدر: البوابة الالكترونية "جبا يتك"

بمجرد ادخال البيانات نقوم بتحديد إعادة الحساب كما هو موضح في الشكل حتى يتمكن نظام جبايتك من حساب المبلغ الإجمالي المطلوب دفعه ومنه

التسجيل الدائم للتصريح

الشكل 12 : تسجيل الحفظ الدائم للتصريح

TAXES SUR LE CHIFFRE D'AFFAIRES

A / Chiffres d'affaires imposables

1) Opérations assujettis à la TVA

Code	Catégorie de revenus	Revenu imposables	Taux	Montants à payer
E3B1	Biens, produits et denrées visées par l'article 23 du C. TCA	<input type="text" value="90000"/>	9%	<input type="text" value="8100"/>
E3B2	Prestations de services visées par l'article 23 du C. TCA	<input type="text" value="0"/>	9%	<input type="text" value="0"/>
E3B3	Opérations immobilières visées par l'article 23 du C. TCA	<input type="text" value="0"/>	9%	<input type="text" value="0"/>
E3B4	Actes médicaux	<input type="text" value="800000"/>	9%	<input type="text" value="72000"/>
E3B5	Commissionnaires et courtiers	<input type="text" value="0"/>	9%	<input type="text" value="0"/>

المصدر: البوابة الالكترونية "جبا يتك"

في الأخير نقوم بإرسال التصريح من اجل الحفظ الدائم ، ويعرض لنا النظام رسالة تخبرنا بانه تم ارسال التصريح

بشكل صحيح ، في هذه اللحظة يعتبر التصريح مودعا على مستوى الإدارة الضريبية وسيعرض لنا مرة أخرى

اشعار الدفع مقابل اعلام المرسل .

المطلب الثالث : مدى تطبيق الرقمنة في مركز الضرائب بباب الزوار

1- مراحل تطبيق مشروع الرقمنة:

بحسب الإدارة الجبائية فان الرقمنة الأولية لتطبيق مشروع الالرقمنة يتمثل في المراحل التالية:

أ- المرحلة الأولى: (أبريل 2017- أكتوبر 2017) :

- يطبق بمركز الضرائب النموذجي للجزائر شرق - الحراش.
- ثم بعده كدفعة أولى بمركز الضرائب للروبية ومعسكر وسطيف.
- في الدفعة الثانية بمركز الضرائب لعين الدفلى وبرج بوعرييج ومستغانم.

ب- المرحلة الثانية (نوفمبر 2017- ماي 2018):

- يطبق في كل من مديرية كبريات المؤسسات.
- وفي 10 مراكز ضرائب هي لعين تموشنت، الجلفة، قالمة، الأغواط، أم البواقي، سعيدة، سوق أهراس، تلمسان، تيسمسيلت وتيارت .

ت- المرحلة الثالثة: (ماي 2018- جويلية 2018) :

- المركز الجوازي النموذجي وتعميم تطبيقه في كل المراكز الضريبية والمراكز الجوارية.

ث- المرحلة الرابعة: (أوت 2018- ديسمبر 2018):

- كل المصالح الأخرى الباقية منها مصالح التسجيل.

2- واقع الرقمنة بمركز الضرائب بباب الزوار:

سنتطرق في هذا العنصر الى مدى تطبيق الرقمنة في اهم المصالح الإدارية الموجودة في مركز الضرائب بباب الزوار وهذا بعد لقائنا مع رؤساء المصالح و يمكن اختصار ذلك فيما يلي:

أ- مصلحة الاستقبال و الإعلام:

في هذه المصلحة يمكن القول ان عملية الرقمنة بدأت تخطو خطوات إيجابية و تتمثل مظاهر الرقمنة في هذه المصلحة في مختلف التعاملات الخاصة بهذه المصلحة و باقي المصالح الأخرى و يمكن ذكر اهم المهام و كيفية القيام بها:

- انشاء ملف جبائي: يتم تقديم ملف عيني الى هذه المصلحة مصحوبا بالوثائق اللازمة، الذي بدوره يتم ارساله يدويا الى المصلحة الرئيسية للتسيير من اجل الدراسة، مع تسجيله في نظام SAP والذي يعتبر من الخطوات الاولى و المهمة للرقمنة.

- طلب مختلف الوثائق الجبائية: مازالت هذه الطلبات تتم بصفة شخصية و حضوريا، و حسب رئيس المصلحة سيتم قريبا البدء في رقمنة طلبات الوثائق الضريبية من خلال نظام جبايتك و الذي سيسمح للمكلف بالضريبة بالاستفادة من الخدمة دون عناء التنقل الى المركز و في وقت قياسي مقارنة بالمدة المطبقة حاليا.

- طلب التوطين البنكي: كانت هذه العملية قبل 2022 تتم في المركز حضوريا و تتطلب جهدا كبيرا و الكثير من الوثائق و لكن ابتداءا من سنة 2022 أصبحت تتم هذه العملية عن طريق نظام جبايتك حيث يتم طلبه مباشرة من الانترنت و هذا ما سهل الكثير على المكلفين بالضريبة.

- الخدمات الإعلامية و التوجيه: بفضل تطبيق الرقمنة اصبح بإمكان المكلف الاطلاع على مختلف القوانين الجبائية و تحميل مختلف الوثائق، من خلال الموقع الرسمي لمديرية الضرائب و هذا ما سمح بتقريب المكلف

بالضريبة من الإدارة الجبائية وجعله على اطلاع دائم بها، فمواقع التواصل الاجتماعي و خاصة الحساب الرسمي لمديرية الضرائب يلعب دورا هاما في اعلان المكلفين باخر المستجدات و القوانين الضريبية المحينة.

- طلب وثيقة التوقف على النشاط: مازالت هذه الوثيقة يتم طلبها عن طريق التنقل الى مركز الضرائب و ليس الكترونيا، و لكن ساهمت الرقمنة في تقليص مدة تحرير الوثيقة، من خمسة عشر يوما الى اسبوع و هذا بفضل وجود الملف الجبائي للمكلف في نظام SAP.

من خلال تواجدنا الميداني بمركز الضرائب لباب الزوار يمكن ان نقول ان الشيء السلبي الملاحظ في هذه المصلحة هو استمرار المكلفين بالضريبة و أصحاب الحقوق التنقل الزاميا الى مركز الضرائب من اجل طلب و استخراج الوثائق الضريبية ، مع احضار الملف ورقيا و رغم مرور عدة سنوات على بداية الرقمنة في هذا المركز، و هو ما يعتبر منافي لمبدء الرقمنة الإدارية و التي تنادي بإدارة دون ورق و دون تنقل.

ب- المصلحة الرئيسية للتسيير:

في هذه المصلحة يتم اصدار مختلف الوثائق و العمليات الجبائية، فكل طلبات المكلفين المقدمة في مصلحة الاستقبال و الإعلام يتم التكفل بها في هذه المصلحة و هنا تلعب الرقمنة دورا هاما فهي تسمح من فتح الملفات الجديدة الكترونيا و الذي اصبح امرا اجباريا ابتداء من سنة 2017 في مركز الضرائب لباب الزوار و هذا من اجل تسهيل عملية تسيير و مراقبة المكلفين و التكفل السريع بطلباتهم و انشغالاتهم.

إضافة الى ذلك يمكن للمسير الجبائي من مراقبة التصريحات الشهرية و السنوية عن طريق SAP دون اللجوء الى الأرشيف الا للضرورة و هو ما يسمح لأعوان الرقابة من:

-رقابة تصريحات المكلفين ومقارنتها مع المعلومات المتحصل عليها من جهات أخرى.

-في حالة لم يتم المكلف بالتصريح في الوقت المحدد له، يتحصل على غرامات التأخير بطريقة آلية.

-في حالة وجود تلاعب أو نقص في تصريحات المكلف يقوم عون الرقابة باتخاذ الإجراءات اللازمة.

و أخيرا يقوم أعوان الرقابة بإعداد Rôle individuel او ما يسمى "بالورد الفردي" يحتوي على ضرائب نهائية للمكلف، بعد ذلك يقوم بإدخال " الورد الفردي" إلى نظام SAP ليعطيه "رقم وطني للورد الفردي" بعدها يحول إلى مصلحة القباضة (وهي تقوم بالتحقيق من تسديدات المكلفين للمستحقات المفروضة عليهم وحساب غرامات التأخير و إضافتها إلى مبلغ الضريبة بصورة آلية ، من اجل الدخول في إجراءات التحصيل.

ت-القباضة:

و تعتبر اهم مصلحة في مركز الضرائب فهي المكلفة بجمع الضرائب بمختلف أنواعها، و لهذا فنسبة الرقمنة في هذه المصلحة تعتبر مرتفعة نسبيا مقارنة بالمصالح الأخرى فالمكلف بالضريبة و بعد التصريح الشهري الإلكتروني الذي يعتبر اجباريا يتقدم لهذه المصلحة من اجل تأكيد هذا التصريح و القيام بدفع المستحقات سواءا بشيك بنكي او نقدا، فعملية الدفع الكترونا عن بعد لم تفعل بعد و حسب رئيس المصلحة فالمديرية العامة للضرائب تضع اللمسات الأخيرة لاتمام الية الدفع الالكتروني من اجل تسهيل عملية التصريح للمكلفين بالضريبة.

و مكنت الرقمنة في هذه المصلحة من اصدار الاحصائيات المختلفة مثل الارادات و عدد التصريحات يوميا او شهريا او سنويا عن طريق نظام SAP و بطريقة انية و في أي وقت.

و حسب رئيس المصلحة فالرقمنة في مركز الضرائب بباب الزوار مكن من معرفة عدة معلومات كانت غائبة على مركز الضرائب مثل وجود سجل تجاري ثاني بالنسبة لاي شركة مهما كان مقرها الاجتماعي و هذا ما سهل عملية الرقابة و التقليل من التهرب الجبائي بشكل كبير.

كما انه و في سنة 2023 تم مشاركة قطاع العدالة قاعدة بياناته مع الإدارة الجبائية مما سمح لهذه الأخيرة من اكتشاف الغرامات المختلفة (غرامات المرور، غرامات العدالة،...) الغير محصلة و نتيجة لذلك لا يمكن للمكلف بالضريبة ان يتحصل على الكشف الضريبي الصافي حتى يقوم بتسوية التزاماته اتجاه المصالح المعنية.

ث- المصلحة الرئيسية للمنازعات:

تقتصر الرقمنة في هذه المصلحة على جمع المعلومات الخاصة بالمكلفين بالضريبة، و اما جميع العمليات الأخرى كارسال الاشعارات و متابعة القضايا النزاعية المقدمة إلى الهيئات القضائية، فتتم بطريقة عادية و باليات قديمة.

ج- مصلحة الإعلام الآلي والوسائل:

و تعتبر هذه المصلحة احدي ركائز إنجاز عملية الرقمنة بالمركز حيث تتكفل بمتابعة ومرافقة مركز الضرائب من خلال توفير جميع الوسائل و التسهيلات من اجل السهر على استعمال المكلفين بالضريبة للبوابة و حل المشاكل المترتبة خصوصا في بداية انطلاق عمل بوابة Jibaya'tic واستغلال التطبيقات المعلوماتية وتأميناتها و كذا تسيير التأهيلات و رخص الدخول و الموافقة عليها.

إضافة الى إحصاء حاجيات المصالح من عتاد ولوازم أخرى وكذا التكفل بصيانة التجهيزات و المعدات اللازمة للقيام بمهام المركز الالكترونية.

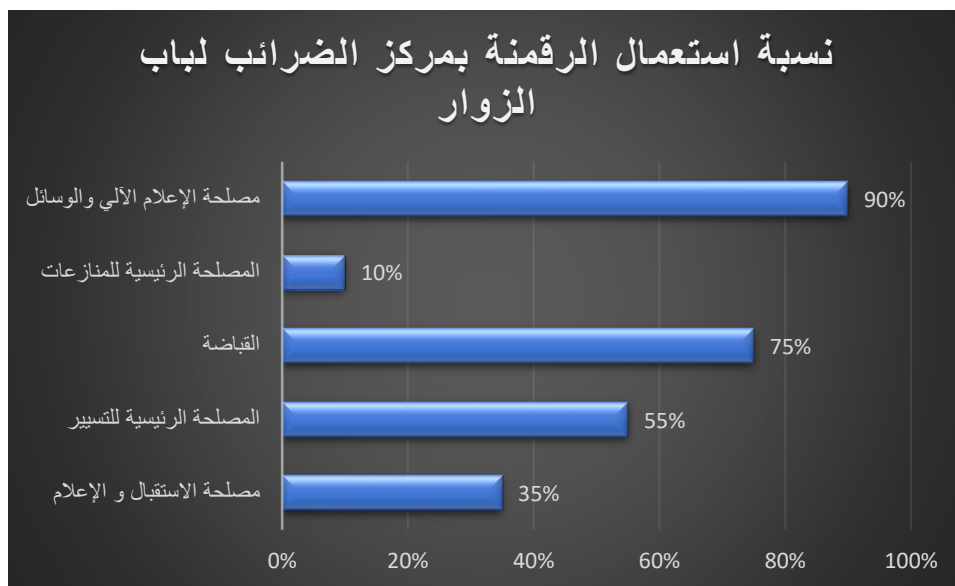
و يمكن تلخيص نسبة الرقمنة في هذه المصالح من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 04 : نسبة الرقمنة في في اهم مصالح مركز الضرائب بباب الزوار

المصلحة	نسبة الرقمنة
مصلحة الاستقبال و الإعلام	35%
المصلحة الرئيسية للتسيير	55%
القباضة	90%
المصلحة الرئيسية للمنازعات	10%
مصلحة الإعلام الآلي والوسائل	90%

المصدر: من اعداد الباحثين من خلال المقابلات المباشرة مع رؤساء المصالح

الشكل 13 : رسم بياني يبين الرقمنة في في اهم مصالح مركز الضرائب لباب الزوار



المصدر: من اعداد الباحثين من خلال الجدول

و كحوصلة لاهم الأسباب التي الت دون تحقق الأهداف المسطرة في الرقمنة الأولية و التي من المفترض ان تنتهي في 2018، يمكننا ان نتوقف على اهم الصعوبات التي واجهها هذا المشروع.

3. صعوبات التحول الرقمي للإدارة الجبائية والمراقب الجبائي:

في إطار سياق التحول الرقمي في مركز الضرائب لباب الزوار يتضح جليا أن هذا التحول الرقمي يواجه عدة عقبات أساسية نذكر منها:

أ- الصعوبات البشرية :

بعد انتشار أجهزة الكمبيوتر وتقنية المعلومات أدى إلى تقادم أزمة الفرد وإمكانياته، بحيث يوجد العديد من الموظفين نقص في المهارات التقنية الرقمية، مما جعل التعاملات التقليدية مازالت قائمة لحد الساعة وهذا ما لاحظناه أثناء قيامنا بالدراسة الميدانية لمركز الضرائب لباب الزوار فبرغم من استخدامهم أحدث الأنظمة المعلوماتية "SAP." إلا أن الموظفون لم يستغنوا عن الوسائل التقليدية

ب-الصعوبات الاجتماعية :

بالرغم من الرقمنة و اعتماد مركز الضرائب لباب الزوار لنظام متطور، إلا أننا لا نزال نعيش تحت مصطلح " الأمية الرقمية" وهذا ما نراه في المجتمع الجزائري وخصوصا المكلفين بالضريبة، فلا يزال معظم المكلفين يحاولون دفع تصريحاتهم عن طريق الوثائق الورقية، وهذا لانعدام ثقتهم حول النظام الجديد، مما يصعب الأمر على المراقب الجبائي في ظل الكم الهائل للتصريحات الورقية التي يجب مراقبتها.

ت-الصعوبات التكنولوجية:

من بين الصعوبات التي يواجه مركز الضرائب لباب الزوار و المراقب الجبائي بشكل خاص في ظل الرقمنة، مشكلة تدفق الانترنت في الجزائر وهذا ما يعرقل تبادل المعطيات و المعلومات بين مختلف أعوان الرقابة، واستحالة تسيير و تدقيق الملفات الجبائية ودراسة طلبات و تصريحات المكلفين بالضريبة من طرف المراقب الجبائي.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال التربص التطبيقي الذي اجريناه بمركز الضرائب باب الزوار لاحظنا ان الايجابيات من خلال تصميم المركز سواء من ناحية الهيكل الخارجي او من ناحية التجهيزات الداخلية للمركز و التي توحى بان هناك ارادة واضحة و صادقة من اجل اصلاح هياكل الادارة الجبائية بعد اصلاحات النظام الضريبي و ذلك بالنهوض بهذه الهيئات و المرافق العامة الحساسة و التي تقوم بالدور الفعال من اجل التحصيل الضريبي مساهمة منها في الميزانية العامة للدولة.

و كذا توفير الوسائل الضرورية لاستقبال المساهمين الحقيقيين الا و هم المكلفين بالضريبة و التكفل بانشغالاتهم و طلباتهم للمعلومات من اجل التسيير الحسن لمؤسساتهم و توطيد العلاقة بهم من اجل الوصول الى مصاف الشراكة.

لقد اصبح المكلف بالضريبة في ظل هذه الاصلاحات يشعر بنوع من الطمأنينة بعد الاختفاء الكلي لمظاهر البيروقراطية الموجودة سابقا من جراء التسهيلات التي يصادفها منذ فتح الملف الجبائي الى غاية الاجراءات الاخيرة.

و من ناحية احترام رزنامة تطبيق الرقمنة على مستوى مركز الضرائب لباب الزوار نجد انه يوجد تأخر كبير في الالتزام بالاجال المحددة، و التي من المفروض الانتهاء بها في 2018 الا ان الى غاية 2023 مشروع الرقمنة في الإدارة الجبائية لازال قائما.

الخاتمة:

ان التطرق إلى موضوع اصلاح و رقمنة الإدارة الجبائية وأثرها على تطويرها، يعني أن الإدارة الجبائية كانت تعاني من عدة إختلالات ونقائص في الواقع العملي، مما تطلب عصرنة الإدارة الجبائية من خلال احلال الهياكل الحديثة منها مديرية كبريات المؤسسات، مراكز الضرائب، المراكز الجوارية، و هذا ما عكفت عليه الجزائر منذ مطلع الالفية.

و من اجل تطبيق الرقمنة في الإدارة الجبائية بشكل فعال يجب على جميع الإدارات (إدارة الجمارك، الضمان الاجتماعي، البنوك، التجارة، العدالة...) ان تقوم برقمنة اداراتها و مشاركة قاعدة بياناتها مع إدارة الضرائب، هذا من اجل تحسين و تطوير المنظومة الإدارية بصفة عامة و الإدارة الجبائية بصفة خاصة.

و لهذا فان تحقيق التحول الرقمي في الادارة الجبائية يعد خطوة مهمة نحو تحسين الكفاءة و تنظيم النظام الجبائي بشكل اكثر فعالية و على هذا الأساس سعينا من خلال هذا البحث تتبع وتحليل مسار برامج اصلاح وعصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر وانعكاساتها على المردودية

مما سبق تم التوصل إلى النتائج الميدانية المتعلقة بدور الرقمنة في تفعيل أداء الإدارة الضريبية وتحسين الإلتزام الضريبي لدى المكلفين بالضريبة وخلصت نتائج و فرضيات الدراسة إلى :

1- اختبار صحة الفرضيات:

لقد قمنا في بداية الدراسة من تحديد فرضيتان، وبعد معالجة الموضوع من كل جوانبه تبين لنا ما يلي:
تنص الفرضية الأولى على ان الادارة الجبائية قبل الشروع في تنفيذ برامج اصلاح وعصرنة الادارة الجبائية كانت تتسم بالتعقيد في هيكلها التنظيمي، كما ان اسلوب عملها يعتمد على الاجراءات الروتينية البيروقراطية.
وقد اتضح من خلال الدراسة صحة هذه الفرضية، بدليل أن السلطات العمومية لجأت الى تطوير و عصرنة الإدارة الضريبية من خلال الهياكل و التشريعات مطلع الالفية.

اما الفرضية الثانية التي تنص على ان التوجه نحو عصرنة الإدارة الجبائية وتطويرها سيساهم بشكل كبير في الرفع من فعالية الرقابة الجبائية وكفاءة الأعوان المراقبين وزيادة التحصيل الضريبي و تخفيض عدد المنازعات

الخاتمة العامة

الجبائية في ظل الخدمات والتسهيلات التشريعية التي أقرها المشرع الجبائي سواء المكلف بالضريبة أو الإدارة الجبائية، وقد اتضح من خلال الدراسة صحة هذه الفرضية، حيث أن ضعف فاعلية وكفاءة الإدارة الضريبية في تجسيد المردودية الجبائية أدى بالسلطات العمومية إلى وضع برامج لإصلاح وعصرنة الإدارة الجبائية قصد استرجاع الثقة المفقودة بين المكلفين بالضريبة والإدارة الجبائية، إلا أن هذه المصلحة لم تستطع الوصول الى رقمنة الإدارة الجبائية بفعالية منذ إستحداثها، ونتيجة لذلك فإن الخدمات الالكترونية التي تقدمها المديرية العامة للضرائب لا تزال محدودة مقارنة بدول افريقية ودول عربية.

نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا توصلنا الى النتائج التالية:

- قيام الادارة الالكترونية بانشاء مواقع و بوابات الكترونية خاصة بالتصريح و الدفع مثل نظام جبايتك و مساهمتك اضافة الى مواقع اخرى تحتوي على جميع المعلومات و الوثائق الخاصة بها.
- تركز رقمنة الادارة الضريبية على تحسين العلاقة بينها و بين المكلفين بالضريبة و هذا ما يؤدي الى زيادة التحصيل الضريبي و توسيع الوعاء الضريبي
- توجه الادارة الضريبية لتبسيط الاجراءات و تحسين جودتها مما يؤدي الى خفض التكاليف و سهولة التعاملات.
- استحداث هياكل جديدة حسب المكلفين، تتمثل في مديرية كبريات المؤسسات، مراكز الضرائب، المراكز الجوارية.
- رغم الاصلاحات التي قامت بها الادارة الضريبية الا انها تبقى غير كافية، حيث ان استخدام الرقمنة لا يزال في بداياته، فهو يعاني من قلة الكفاءات في الأنظمة الالكترونية و قلة المام المكلفين باستعمالها.

التوصيات:

من خلال عملنا توصلنا لجملة من التوصيات:

- تعزيز العلاقة و الثقة مع المكلفين بالضريبة و تحسيسهم بوعي الالتزام الطوعي و الاجباري لهم.
- الاسراع من وتيرة تطبيق الرقمنة و التكنولوجيات الحديثة في جميع الادارات الضريبية الجزائرية
- استشارة و الاستماع للمكلفين بخصوص مقترحاتهم في مجال عصرنة الادارة الضريبية.

الخاتمة العامة

- التخلي عما بقي من هياكل قديمة مع التركيز على الهياكل المستحدثة.
- توضيح و تسهيل و تبسيط القوانين الضريبية.
- تاهيل و تدريب الموارد البشرية و استغلال ذوي الكفاءة في مجال الاعلام الالي و التكنولوجية

ا. قائمة الكتب :

1. أوسريير منور، حمو احمد،(2009)، جباية المؤسسة، بودواو، الجزائر: مكتبة الشركة الجزائرية.
2. يحيوي نصيرة،(2010)، الضرائب الوطنية والدولية ، الاوراق الرقاء، الجزائر،
3. ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، (2011)، ديوان المطبوعات الجزائرية
4. سعد غالب ياسين،(2010)، الادارة الالكترونية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن
5. مزهر شعبان العاني، شوقي ناجي جواد، الادارة الالكترونية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن

ا. المذكرات والاطروحات

1. صباح شارف، مروى كشرود، (2020)، دور الرقمنة في عصرنة الادارة الجزائرية، مذكرة ماستر،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر
2. خروبي هني، (2022)، انعكاسات عصرنة الادارة الضريبية وتحسين خدماتها على المردودية الجبائية، اطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، الجزائر
3. عبان عبد القادر ، (2016)، تحديات الادارة الالكترونية في الجزائر، اطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، الجزائر
4. مربوح سارة ،(2022)، دور الرقمنة في تطوير الادارة الجبائية، اطروحة دكتوراه في الادارة المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر 3 ، الجزائر
5. شريف محمد، (2009)، السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، مذكرة ماجستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة آبي بكر بلقايد، الجزائر

قائمة المراجع

6. حركات اديب محمد العزيز،(2020)، فعالية مصالح الادارة الجبائية في التحصيل الجبائي، مذكرة
ماستر في الادارة المالية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة العربي بن مهيدي، ام
البواقي، الجزائر
7. مناصرية سميرة، زبيري جهيدة ،(2019)، رقمنة الادارة الجبائية واثرها على التحصيل الجبائي، اطروحة
دكتوراه في المحاسبة والجباية المعمقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد
البشيرالابراهيمى ، برج بوعرييج ،الجزائر
8. لبنى حمود، (2021)، اثر تطبيق نظام التصريح الجبائي الالكتروني على الرقابة الجبائية الشكلية،
مذكرة ماستر في المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد الصديق
بن يحيى، جيجل ، الجزائر
9. علي محمد بديار،2019، متطلبات ومعوقات تطبيق الادارة الالكترونية ، مداخلة بجامعة بومرداس،
الجزائر
10. موساوي فاطمة، 2019، الادارة لالكترونية لتحسين الخدمة العمومية ، مداخلة بجامعة محمد
بوضياف،المسيلة، الجزائر .
11. عبد الرزاق لعامرة، 2020، الادارة الالكترونية للمرفق العام الجزائر بين الواقع والمأمول، قطاع
العدالة انموذجا، مداخلة جامعة محمد الصديق بن يحيى ، جيجل، الجزائر.
12. مقدمي احمد ،2021، الملتقى الدولي للاقتصاد الرقمي ، الطبعة الاولى، الرقمنة والتحول
الاقتصادي في ظل فيروس كوفيد 19، جامعة الجزائر، الجزائر

1. خيرة بن يمينة، ادوارد ناشد، زادي احمد، دور الرقمنة والادارة الالكترونية في تثمين الموارد البشرية، مجلة التعليم عن بعد والتعليم المفتوح، اتحاد الجامعات العربية ، العدد 12 ماي 2019 الصفحة 70.
2. عبد الكريم عاشور، دور الرقمنة الادارية في تحسين الخدمة العمومية مجلة ابحاث ، العدد 2 ديسمبر 2021 الصفحة 281.
3. احمد الكبيسي ، تطور النظم الالية في المكتبات من الحوسبة الى الرقمنة والافتراضية، مجلة دراسات البصرة العراق، العدد 29 سنة 2008 ، الصفحة 6
4. بلقرع فاطنة، جاهزية الادارة الالكترونية في الجزائر ودورها في ارساء الخدمة العمومية ، مجلة البديل الاقتصادي، العدد 7 الصفحة 3.
5. شان عصمت محمد، دور انواع المهارات الادارية في تحقيق متطلبات الادارة الالكترونية، مجلة العلوم الانسانية جامعة دهوك العراق، العدد 3 سنة 2020 الصفحة 155
6. مريم خالص حسين، الحكومة الالكترونية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، وزارة المالية ، العراق، سنة 2013، الصفحة 40
7. وهيبة حارش، سمير يوسف جوجة، متطلبات تطبيق الادارة الالكترونية ومعوقاتها في الادارة الجزائرية، مجلة رؤى للدراسات المعرفية والحضرية العدد 2 ديسمبر 2021 الصفحة 173
8. عبد السلام عبد اللاوي، اهمية الرقمنة الادارية في عصرنة وتفعيل الخدمة العمومية بالجزائر، مجلة صوت القانون ، العدد السابع، 2017، الصفحة 69
9. مكيد علي، بوزكري جيلالي، معوقات تطبيق الادارة الالكترونية في الجامعة الجزائرية، مجلة حقوق والعلوم الانسانية، دراسات اقتصادية الصفحة 228

قائمة المراجع

10. كميلية بوكرة، انعكاسات الرقمنة على التحصيل الضريبي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 31، سنة 2023، الصفحة 329
11. قوادري محمد، رقمنة النظام الضريبي ودوره في دعم الرقابة الجبائية في الجزائر، مجلة المندى للدراسات والابحاث الاقتصادية، العدد 2، 2022، الصفحة 238
12. ناصر مراد، بن عياد سمير، شروط فعالية النظام الضريبي الجزائري، مجلة دراسات جبائية، العدد 3، ديسمبر 2013، الصفحة 409
13. مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي ، العدد 55، 2018، الصفحة 12.
14. محي الدين محمود، عمر بوزيان فيصل، عصنة الادارة الجبائية في الجزائر ودورها في تحسين العلاقات مع المكلفين، مجلة مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، جامعة تسميلت، الجزائر، 2021، الصفحة 302.

IV. القوانين

1. المرسوم التنفيذي رقم 06/327 المؤرخ في 25 شعبان عام 1427 الموافق ل 18 سبتمبر 2006، الجريدة الرسمية العدد 59. الصادرة في 24-09-2006، ص 06.
2. المرسوم التنفيذي رقم 06/327 المؤرخ في 25 شعبان عام 1427 الموافق ل 18 سبتمبر 2006، الجريدة الرسمية العدد 59. الصادرة في 24-09-2006، ص 06.
3. المرسوم التنفيذي رقم 06/327 المؤرخ في 25 شعبان عام 1427 الموافق ل 18 سبتمبر 2006، الجريدة الرسمية العدد 59. الصادرة في 24-09-2006، ص 06.
4. المادة 49، 2006، الجريدة الرسمية العدد 59. الصادرة في المؤرخ في 07 ذو الحجة شعبان عام 1427 الموافق ل 27 سبتمبر، ص 15.

قائمة المراجع

5. المادة 10، الجريدة الرسمية العدد 83. الصادرة في المؤرخ في 16 جمادي الاولى عام 1442

الموافق ل 31 ديسمبر 2020، ص 05.

6. المادة 21، الجريدة الرسمية العدد 83. الصادرة في المؤرخ في 16 جمادي الاولى عام 1442

الموافق ل 31 ديسمبر 2020، ص 11 .

V. المواقع الالكترونية

1. <https://jibayatic.mfdgi.gov.dz>
2. <https://mfdgi.gov.dz/moussahamaticar>
3. www.jecreemonentreprise.dz
4. www.commerce.gov.dz